الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية –أدرار-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:....

رقم الجرد:.....

سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في مواجهة الثورة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٦٠م.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ.

تخصص تاريخ حديث ومعاصر.

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

عبد الرحمن خليفات **د. محفوظ رموم**

لجنة المناقشة

د. محمد مرغيث	جامعة أدرار	رئيساً وعضوا مناقشاً
د. محفوظ رموم	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
أ. عبدالسلام كمون	جامعة أدرار	عضواً مناقشاً

السنة الدراسية: 1437- 1438هـ/2016- 2017م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية –أدرار-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:....

رقم الجرد:.....

سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في مواجهة الثورة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٦٠م.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ.

تخصص تاريخ حديث ومعاصر.

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

عبد الرحمن خليفات **د. محفوظ رموم**

لجنة المناقشة

د. محمد مرغيث	جامعة أدرار	رئيساً وعضوا مناقشاً
د. محفوظ رموم	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
أ. عبدالسلام كمون	جامعة أدرار	عضواً مناقشاً

السنة الدراسية: 1437- 1438هـ/2016- 2017م.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح والدتي، رحمة الله عليها

إلى روح جدتي " فَاتِنَة " رحمة الله عليها

إلى جميع موتانا وموتى المسلمين

إلى جدي "انتهنوهان" أطال الله في عمره

إلى والدي الكريم

إلى زوجة ابي الحبيبة

إلى من أضفوا على حياتي طعما خاصا إخوتي وأخواتي بالأخص " الزهرة"

إلى الجوهرة الصغيرة " ليلى "

إلى الآنسة باتويتي فاطمة الزهراء

إلى رفقاء الدرب، و أصدقاء الحياة، وبالأخص "مومو إبراهيم"

إلى من جمعني بهم القدر، فكانوا خير لقاء، أصدقائي و زملائي في الجامعة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي، ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل اساتذة وطلبة قسم العلوم الانسانية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

شكر وعرفان

" كن عالما.. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

الحمد لله على توفيقه لي في انجاز هذا العمل.

الشكر كل الشكر لأساتذتي الأفاضل.. وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: "محفوظ رموم" الذي أنار طريقي بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة التي أسهمت في إنجاز هذا العمل العلمي

كما أقدم جزيل الشكر للأستاذ بن موسى حمادي لمساندته لي في البحث.

كما أقدم امتناني إلى كل أساتذة قسم العلوم الانسانية وكل من ساهم في إتمام البحث من قريب أو بعيد.

المقدمة

المقدمة:

تعرضت الأرض الجزائرية خلال القرن 19م لغزو استعماري فرنسي، تبعه احتلال استيطاني اوروبي، حركته دوافع تاريخية عميقة وأخرى اقتصادية رأسمالية جشعة، إلى جانب الأهداف السياسية الطامحة لجعل الجزائر مقاطعة فرنسية، حشد لها الفرنسيون كل طاقاتهم وقدراتهم المعنوية والمادية، فشل أمامها مجهود المقاومة الشعبية المسلحة، ومن بعده النضال السياسي الوطني طيلة عقود من الزمن، عاش خلالها الشعب الجزائري سنين من المعاناة والحرمان.

إثر النتائج السياسية والآثار الاجتماعية، لأحداث الثامن من ماي 1945، اقتنعت الحركة الوطنية الجزائرية بفكرة الكفاح المسلح وفق أسس منهجية مسطرة بأهداف ومتهيئة بوسائل لمقاومة الاحتلال واسترجاع الأرض المغصوبة، وبعد مرحلة من التردد والاضطراب التي استمرت إلى غاية خريف 1954، بزغ فجر نوفمبر كحدا مفصليا في تاريخ الأمة الجزائرية من جهة، وفي تاريخ النظام السياسي الفرنسي من جهة أخرى.

كانت بداية الكفاح المسلح على يد بضعة مئات من المجاهدين بإمكانيات بسيطة، في شكل هجمات موجهة شملت مناطق مختلفة من التراب الوطني، ومع مرور الوقت تصاعد العمل الثوري وتحول إلى ثورة شعب متسعة النطاق، كما تمكن من إرساء قواعده الهيكلية والتنظيمية وفق استراتيجية محكمة أخذت في الحسبان كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف النضال.

سايرت إدارة الاحتلال الثورة التحريرية عبر مختلف مراحلها، وعملت على إخماد لهيبها بكل الوسائل السياسية والعسكرية المتاحة، وشرعت في عملية بتر الثورة عن قواعدها، إلا أن عجز الحكومات المتتالية للجمهورية الفرنسية الرابعة في إيقاف زحف الثورة المتواصل، أدى إلى إقحام النظام السياسي الفرنسي، في أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة.

أمام الأوضاع المتأزمة، استنجد الفرنسيون بالجنرال ديغول لينقذ هيبة فرنسا ويعيد سلطتها على الأراضي الجزائرية، بعد أن سبق وأنقذها من الاحتلال الألماني، خلال الحرب العالمية الثانية.

في مطلع شهر جوان 1958، تسلم ديغول الحكم بشكل رسمي في فرنسا، وأعطاها دستورا جديدا، أسس به الجمهورية الخامسة الفرنسية، التي كان لها نهجها الخاص في معالجة القضية الجزائرية، ومن هنا جاء عنوان هذه الدراسة:

سياسة الجمهورية الخامسة الجزائرية في مواجهة الثورة الجزائرية 1958–1960م.

I-أهمية موضوع الدراسة:

تكمل أهمية هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على جوانب من السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية ما بين 1958-1960م، التي حاولت من خلالها الجمهورية الخامسة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول، أن تجد مخرجا وفي أسرع وقت ممكن لإيقاف المد الثوري داخل الأراضي الجزائرية، لاسيما وأن الإدارة الاستعمارية كانت تحت سندان المعمرين الأوروبيين والضباط العسكريين ومطرقة الثورة الجزائرية.

وعليه فقد جاء اختياري لموضوع سياسة الجمهورية الخامسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1958-1960م، من أجل الوقوف على مجمل التدابير والإجراءات القمعية والإغرائية، التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لإعادة سلطة الحكومة الفرنسية على الجزائر، وما خلفته من انعكاسات على المسلمين الجزائريين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف على الاستراتيجيات المضادة، التي انتهجتها الثورة الجزائرية لتوحيد طاقات الشعب في معركة النضال ومجابهة مختلف التدابير الديغولية الهادفة للقضاء على الكفاح المسلح.

II-أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لموضوع سياسة الجمهورية الخامسة في مواجهة الثورة الجزائرية 1958-1960م، لم يكن من جراء العفوية، بل كان من منطلق أسباب ودوافع أهمها:

أولا: الدوافع الذاتية:

1 – الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية، لما تحتويه من أهمية كبيرة لمعرفة قوة وصلابة الثورة التحريرية المظفرة في مواجهة المشاريع الكبرى الفرنسية، القمعية منها والإغرائية.

2 – الدعم والتشجيع الذي حظيت به من طرف الأستاذ المشرف، اللذان أعطياني دفعا قويا لمعالجة هذا الموضوع.

ثانيا: الدوافع الموضوعية:

1 – أهمية هذه المرحلة بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصر.

2 – حساسية الموضوع من حيث أنه يمس جانبا من خبايا بقاء فرنسا في الجزائر، فالثورة التحريرية أجبرت قادة الإحتلال السياسيين والعسكريين على حد سواء، إلى التنويع في الأساليب والاستراتيجيات، من أجل قطع الطريق أمام جيش وجبهة التحرير الوطنيين بعد التطور النوعي المشهود للثورة.

3 – تعدد قضايا الموضوع في مختلف أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مما جعله موضوعا صعبا ومعقدا ومشوقا في نفس الوقت، مما يثير الرغبة في إماطة اللثام عن خباياه، وجعله في متناول من تستهويهم المعرفة التاريخية للاطلاع عليه.

4 – شخصية الجنرال ديغول، والأحداث المتتالية التي أقامت عودته إلى السلطة، وطبيعة نظرته لمعالجة القضية الجزائرية.

III-إشكالية البحث:

تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية محددة مفادها: ما مدى نجاعة التدابير الاستعمارية للجمهورية الخامسة الفرنسية في إخماد لهيب الثورة المستعرة، وترسيخ السلطة الاحتلالية؟ وهل كانت هذه التدابير وفق استراتيجية مخطط لها مسبقا؟ أم أجبرتها أحداث الثورة التحريرية 1958-1960م على تطبيقها؟ وكيف تعاملت الثورة الجزائرية مع هذه التدابير الاستعمارية؟ وما مدى تأثيرها وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية الجزائرية؟

ولتوضيح هذا الإشكال، نطرح مجموعة من التساؤلات، التي سنحاول الإجابة عنها من خلال مضمون البحث:

-ماهي التطورات النوعية التي عرفتها الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1958م؟ وما هي الإجراءات والتدابير القمعية التي انتهجتها الادارة الفرنسية في كبح تقدمها؟

-كيف تطورت السياسة الفرنسية من سياسة القمع إلى نهج الإصلاح من 1956-1958م ؟ وما أثر ذلك على الثورة التحريرية؟

-إلى أي مدى نجحت الثورة التحريرية في إسقاط الحكومات المتعاقبة للجمهورية الفرنسية الرابعة؟ وقيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول لإنقاذ الجزائر الفرنسية؟

-كيف تعاملت سلطة الاحتلال بقيادة الجنرال ديغول مع أطراف الأزمة الجزائرية؟ وما التدابير السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والعسكرية، التي انتهجتها لإيقاف لهيب الثورة؟ وما انعكاساتها على مستقبل الجزائر؟

IV- حدود البحث:

يقع الموضوع المدروس في هذا البحث، خلال المدة الزمنية الواقعة بين سنتي 1958-1960م، حيث يشير التاريخ الأول إلى نهاية الجمهورية الرابعة، بعد عجز تدابيرها في إيقاف المد الثوري، وقيام الجمهورية الخامسة بعودة ديغول إلى حكم فرنسا.

أما التاريخ الثاني، فيمثل السنة التي تم فيها الانتقال من مرحلة الجزائر الفرنسية إلى طور الجزائر الجزائرية، وعموما فإن الفترة المحصورة بين سنوات 1958-1960م، هي المجال الزمني الذي تركزت فيه الأحداث على هدف الحفاظ على الجزائر الفرنسية في ظل الاستراتيجيات الكبرى الاستعمارية، والتي تميزت بالنمو والتسارع والتعقيد، لاسيما على التدابير الفرنسية، وأحداث الثورة الجزائرية.

V- أهداف البحث:

من خلال ما تم طرحه من إشكالات محورية وأسئلة فرعية، حاولت الوصول إلى جملة من الأهداف وهي:

-معرفة التطورات التي مرت بها الثورة الجزائرية ما بين 1954-1958، والتي أدت إلى تفاقم الأزمة الفرنسية، وبالتالي توالى انهيار الحكومات.

-التطرق إلى أهم الاستراتيجيات السياسية والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية، التي اتخذتها الجمهورية الخامسة لتطويق الثورة، وإطفاء شمعة الكفاح.

-تسليط الضوء على التدابير التي اتخذتها قيادات الثورة في مواجهة السلطة الدولية وإنجاح العمل الثوري.

-التعرف على انعكاسات الإجراءات الاحتلالية على الشعب الجزائري.

VI-منهج البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع وإشكالياته المطروحة، اتبعت المنهج التاريخي، الذي يعتمد على وصف الأحداث وتسلسلها كرونولوجيا في الزمان والمكان، لأن موضوع هذا البحث هو جملة من الأحداث في الثورة التحريرية، التي لا تتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصرها، ونظرا لما تتطلبه دراسة المادة العلمية من نقد وتحليل بحثا عن حقيقة التدابير الفرنسية تجاه العمل الثوري، واستنتاج مواطن الإخفاق وأسباب قوة الثورة وصبرها في الوصول نحو التطلعات، اعتمدت على أداة التحليل، حتى نتمكن من وضع الدراسة في إطارها المنهجي الأكاديمي.

VII- صعوبات البحث:

من المؤكد أنه لا تخلو أي دراسة من صعوبات بحثية، تعترض الباحث في إنجاز بحثه، خاصة عندما يتعلق الأمر بطبيعة الموضوع، والطالب المبتدئ الذي لايزال في خطواته الأولى، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتني أثناء أدائي للبحث هي:

- صعوبة حصر واختصار الاستراتيجيات المتعددة، التي طبقتها الجمهورية الخامسة في مواجهة حرب التحرير، نظرا لتعددها، كذا اختلاف أساليبها ومضامينها.

- طبيعة الموضوع، فبالرغم من قصر الفترة المدروسة، إلا أن الأحداث التي عرفتها تميزت بالتشابك والتداخل فيما بينها، إضافة إلى تشعب جوانبها، لذا لم يكن بالأمر البسيط والسهل تحديد المهم منها.

VIII- الدراسات السابقة:

لم أعثر خلال إجراء البحث البيبلوغرافي فيما وصلت إليه، على دراسة متخصصة في سياسة الجمهورية الخامسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1958-1960م، إلا ما جاء منها في شكل دراسات عامة أو مخصصة (مشروع قسنطينة، سياسة تقرير المصير، الأساليب القمعية الديغولية،...)، مثل كتاب أطروحة الدكتوراه للطالب بورغدة رمضان، بعنوان "الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1954-1962م"، التي نوقشت بجامعة منتوري بقسنطينة 2007-2008م، تناولت الرسالة شخصية الجنرال ديغول، والظروف التي جاءت به إلى كرسي السلطة في فرنسا، كما قام بدراسة شاملة للثورة الجزائرية، مركزا على السياسة الفرنسية وخاصة على المناورات الديغولية تجاه الثورة التحريرية، ورد فعل جيش وجبهة التحرير الوطني عليها في مختلف مراحل الثورة، وصولا إلى الاستقلال.

بالإضافة إلى رسالة ماجستير ليزيد بهناف تحت مسمى مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962م، التي نوقشت بجامعة الحاج لخضر بباتنة 2013-2014م، سلط خلالها الطالب الضوء على المشاريع التهدوية في عهد الجمهورية الخامسة، وفشل الحكومات الفرنسية في كبح جماح الثورة.

ومن هذا المنطلق، كان اعتمادي على هاتين الدراستين بصفة مباشرة وكبيرة، لأنهما غطتا تقريبا جل مراحل الدراسة.

IX- أهم المصادر والمراجع:

مكنني استخدام مجموعة من المصادر والمراجع، من توفير حد أدنى من المادة التاريخية لبناء الموضوع، ومن أهم هذه المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ-جريدة المجاهد: هي لسان حال جيش وجبهة التحرير الوطني إبان الثورة، والتي تعد بمثابة السجل اليومي لأحداث الثورة السياسية والعسكرية، كذا السياسات الفرنسية التي كان الصحافيون الجزائريين يتعمدون نقلها في صحيفة المجاهد لإبراز حقائق الثورة، وقد تميزت هذه الصحيفة بنشر مقالات شملت كل المجالات.

ب-مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962م لشارل ديغول: يعتبر ديغول عراب السياسة الفرنسية للجمهورية الخامسة في الجزائر، ويعتبر هذا الكتاب جزء من مذكراته الخاصة بالحرب ومذكرات الأمل، ويتكون من قسمين: القسم الأول منها تحت عنوان التجديد، ويحمل القسم الثاني عنوان الجهد، وما يهمنا هو القسم الأول، الذي تناول الفترة التي حكم فيها ديغول فرنسا في جمهوريتها الخامسة، وقد ورد الحديث بهذا القسم في مبحثين، الأول تحت عنوان أقاليمنا فيما وراء البحار، والثاني يحمل عنوان الجزائر، وتطرق فيهما إلى جل الخطوات التي قام بها في مواجهة المد التحرري في الجزائر.

ج-مذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين: هم القادة الذين سايروا الثورة، وعاشوا احداثها، وساهموا فيها، وعاشوا بعد الاستقلال مدة معتبرة، ومن أهم هذه المذكرات:

1-مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م: وتكتسي أهمية كبيرة، لأنها صادرة عن أحد رواد الثورة، ويتضح ذلك جليا من خلال الصور الحية التي يطرحها الكاتب، حيث جمعت من كان لهم القرار في التخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى وجود وثائق هامة احتلت مساحة معتبرة من الكتاب، ومست المذكرات مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة، وبذلك كشفت الكثير من الأحداث.

2-مذكرات لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة: وهي مذكرات لمجاهد التحق بركب الثورة سنة 1956، تناول فيها أحداث خطيرة وقعت إبان فترة الثورة، وبعض الأساليب الاستعمارية، كالتعذيب وخط شال وغيرها.

بالإضافة إلى بعض المذكرات الأخرى، مثل مذكرات فرحات عباس تشريح حرب، ومذكرات الرائد الطاهر سعيداني....، وبالرغم من أهمية هذه المذكرات، في الكشف عن الكثير من خبايا الثورة، إلا أنها لا تخل من الأهواء، لكونها تعكس أفكارا وتوجهات خاصة بأصحابها.

ثانيا: المراجع:

أما المراجع فهناك كتب ومقالات علمية، وكذا بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة الفرنسية للجمهورية الخامسة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-محمد حربي جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع: تناول فيه الكاتب التطورات العسكرية والسياسية لتاريخ الجزائر، وأبرز من خلالها المواقف المختلفة إبان الثورة، ومشاريع خلق القوة الثالثة، ويعد في الحقيقة هذا المؤلف من الكتابات المتميزة في دراسة الأحداث.

2-صالح بلحاج تاريخ الثورة الجزائرية: وهو كتاب مهم جدا، لأنه غطى جميع مراحل الثورة تقريبا، وتناول من خلاله أزمات الحكومات الفرنسية المتعاقبة، والمناورات الديغولية للقضاء على الثورة، وخدم بذلك الموضوع في العديد من الجوانب.

X-خطة البحث:

تكونت الدراسة من مقدمة وأربعة فصول تضم احدا عشرة مبحثا وخاتمة، وملاحق متصلة بالرسالة، وبيبلوغرافيا وفهارس متنوعة.

تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع وأهميته، ودوافع الاختيار، إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، تحديد الإطار الزماني لموضوع الدراسة والأهداف المرجوة منها، والمناهج التي اعتمدتها للإجابة على السؤال، مع إدراج أهم الصعوبات التي واجهتني، ووصف لأهم المصادر والمراجع، وقراءة في خطة البحث.

ولفهم موضوع البحث، والوصول إلى نتائج قيمة، تناولت في الفصل الأول، تطورات الثورة الجزائرية بين 1954-1958م والتدابير الفرنسية للقضاء عليها، إذ ركزت فيه على أهم المحطات الكبرى للثورة، من اندلا ع الكفاح المسلح إلى هجمات الشمال القسنطيني وصولا إلى مؤتمر الصومام، وكذا من جهة أخرى تصاعد استراتيجيات المستعمر وتنوعها، من القمع والإصلاح إلى الحركات المضادة والشعب الادارية المتخصصة.

تطرقت في الفصل الثاني إلى عودة الجنرال ديغول إلى السلطة، وقيام الجمهورية الخامسة، بداية من تهاوي الحكومات المتعاقبة للجمهورية الرابعة الفرنسية، ووقوفا عند حركة 13 ماي 1958 التي حملت الجنرال ديغول إلى الحكم، وانتهاءا إلى التعديلات الدستورية، والإجراءات الإصلاحية الأولية في معالجة الوضع الجزائري.

أما الفصل الثالث، فكان لب الموضوع وأهم فصول البحث، وحاولت من خلاله الوقوف على الإجراءات الاستعمارية المتبعة في ظل حكم الجمهورية الخامسة الفرنسية، والتي تمحورت في مشروع السلام، ومخطط التنمية الاقتصادي والاجتماعي بقسنطينة، والتدابير العسكرية الكبرى في شل حركة الجهاد وترسيخ سلطة فرنسا في الجزائر.

تعرضت في الفصل الرابع والأخير إلى اجراءات الثورة تجاه المشاريع الفرنسية، انطلاقا بتشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية وموقفها من المناورات الديغولية، والاستراتيجيات المضادة لإنقاذ العمل الثوري، ومظاهرات 11 ديسمبر 1960م والانتقال من فكرة الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية.

أما الخاتمة، فكانت عبارة عن حوصلة لأهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، كمحاولة للإجابة على الإشكالات المطروحة.

وأخيرا وليس آخرا، كل الشكر لمن ساهم في إنجاز هذا العمل، ورجائي أن أكون وفقت في معالجة الموضوع، لينتفع به القراء، ويستفيد منه طلبة العلم، والله ولي ذلك ومولاه.

الفصل الأول: تطورات الثورة الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1954-1958م.

المبحث الأول: تطورات الثورة الجزائرية 1954-1958.

1- اندلاع الكفاح المسلح 1 نوفمبر 1954.
2- هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.
3- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وأثره في بلورة العمل الثوري.

المبحث الثاني: استراتيجية فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية 1954-1958م.

1- السياسة القمعية.
2- الحركات المضادة والشعب الادارية المتخصصة.
   أ- الحركات المضادة.
   ب- الشعب الادارية المتخصصة.
3- سياسة الإصلاحات.

الخلاصة

المبحث الأول: تطورات الثورة الجزائرية 1954-1958.

ظلت فكرة السيادة تتبلور في أبجديات الاتجاه الاستقلالي داخل الحركة الوطنية الجزائرية منذ عام 1926، وبعد النتائج السياسية والآثار الاجتماعية لأحداث الثامن ماي 1945، تبنى الاستقلاليون فكرة الكفاح المسلح، ومضو في تجسيد المشروع عمليا بإنشاء منظمة عسكرية سرية عام 1947، تقوم بمهمة الإعداد للثورة[1].

أدى إفراط مسؤولي المنظمة في استعمال العنف لتسوية بعض مشاكلها الداخلية إلى اكتشافها من قبل أجهزة الأمن الفرنسية سنة 1950[2]،مما خلف أزمة عميقة داخل التيار الاستقلالي، بين عناصر ثورية رأت بترجيح العمل العسكري، وأخرى عولت على الأفكار الإصلاحية وسياسة الانتخابات[3].

1-اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1 نوفمبر1954:

بادرت مجموعة من قيادات المنظمة الخاصة في مارس 1954 إلى محاولة لإنهاء الخلاف، عن طريق تأسيس تنظيم يبادر لحل النزاع والحفاظ على وحدة الحزب، مع التزام الحياد اتجاه الفريقين المتنازعين، أخذ اسم الوحدة الثورية للوحدة والعمل[4]، معتمدا في تحقيق أهدافه على أسلوب التوعية عن طريق نشرية الوطني[5] التي أصدرها[6].

ورغم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلا أنها فشلت في تحقيق مساعيها في إعادة توحيد الحزب، فأوكلت لنفسها مهمة التحضير للثورة، مستغلة جملة من الظروف

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 09.

[2] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1954-1962، منشورات بونا للبحوث والدراسات، الجزائر، 2010، ص 24.

[3] يزيد بوهناف: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 15.

[4] أرجعت مهمة إنشاءها للمناضل محمد بلوزداد، إلى جانب حسين لحول كمسؤول سياسي، ومحمد يوسفي كمسؤول للاستعلامات والاتصالات ، وعبد القادر الجيلالي كمدرب عسكري، وكان هذا الرباعي يشكل القيادة العليا، وقد عقد أول اجتماع لها في 13 نوفمبر 1947، بمنزل محمد بلوزداد بالقبة.

[5] هي جريدة صغيرة الحجم، مسحوبة على آلة اللينويت، كانت تدعو الجزائريين بمختلف توجهاتهم، إلى تفادي التزام يندمون عليه، وانتظار الوقت المناسب من أجل الاتحاد حول هدف واحد، ينظر: فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة: أحمد منور، نشر المسك، الجزائر، 2010، ص 71.

[6] محمد عباس: ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 06.

والمعطيات الداخلية والخارجية التي ألحت على ضرورة العمل المباشر للخروج من المأزق، وتبني خيار التعجيل أولا ثم التنظيم ثانيا، لعدم ملائمة الوقت والظروف لدراسة مشاكل التمويل والتجنيد والتسليح[1].

حلت اللجنة الثورية في 20 جوان 1954، وشرع أعضاءها في عملية الإعداد والتخطيط للثورة[2]، ودعوا إطارات المنظمة السرية المتواجدين عبر أنحاء الوطن والمؤمنين بحتمية العمل العسكري، إلى عقد اجتماع لدراسة ما آلت إليه الأوضاع وإيجاد مخرج مشرف.

عقد بذلك اجتماع 22[3]في 25 جوان 1954 بمنزل إلياس دريش في حي المدنية بالعاصمة، حيث خلصوا إلى إدانة الانقسام والمتسببين فيه، والالتزام بمحو الآثار المترتبة عن هذه الأزمة، وإعلان الثورة المسلحة كسبيل وحيد لتجاوز الخلافات وتحرير الجزائر[4]، وكلفوا لجنة لجنة الخمسة بإتمام الاستعدادات الضرورية لبداية العمل المسلح، وأسندوا لجماعة الخارج مهمة الدعاية للثورة والتموين بالسلاح.

اتجهت لجنة الخمسة مباشرة إلى عملية التحضير للعمل المسلح، ورغم أنها نجحت في ضم كريم بلقاسم إلى المجموعة بصفة رسمية، إلا أنها فشلت في الحصول على قيادة سياسية تقف من وراءها، فعقدت بذلك مجموعة من اللقاءات ابتداء من شهر سبتمبر حتى 23 من أكتوبر 1954[5]، والتي تمخض عنها:

- تقسيم البلاد إلى خمس مناطق، وتعيين مسؤوليها ونوابهم.
- شمولية الثورة لكل جهات الوطن.

---

[1]محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983، ص 120.

[2]أحسن بومالي: التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة، مجلة الذاكرة، العدد 3، السنة الثانية، الجزائر، 1995، ص 109.

[3]ضمت المجموعة: محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، مراد ديدوش، عثمان بلوزداد، الزبير عجاج، محمد مرزوقي، إلياس دريش، سويداني بوجمعة، أحمد بوشعيب، محمد مشاطي، عبد السلام حباشي، السعيد بوعلي، زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، مختار باجي، عبد القادر لعمودي، عبد الحميد بوصوف، رمضان عبد المالك.

[4]عبدالمالك بوعريوة: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 15.

[5]أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 63.

- تسمية الحركة السياسية الثورية باسم جبهة التحرير الوطني، والذراع العسكري للجبهة جيش التحرير الوطني.
- إقرار مبدأين للتنظيم، اللامركزية في العمل، وأولوية الداخل على الخارج.
- وضع نداء جبهة التحرير الوطني.
- تحديد الفاتح من نوفمبر موعدا للعمل المسلح[1].

بهذه القرارات الحاسمة تم الإعلان عن انطلاقة الثورة، وبدأت بمشاركة 1200 مجاهد على المستوى الوطني، بحوزتهم 400 قطعة سلاح وبعض القنابل التقليدية، عن طريق هجمات استهدفت مراكز الدرك والثكنات العسكرية ووسائل الاتصال والمواصلات والشركات الاستعمارية الاحتكارية، كذا المنشآت العمومية، على مستوى المناطق الخمس[2] التي كانت المنطقة الأولى الأوراس أكثرها أحداثا وفعالية، ثم القبائل، تليها العاصمة فالشمال القسنطيني[3].

بلغت حصيلة الهجمات 30 عملية باعتراف من السلطات الفرنسية، وخلفت خسائر مادية تقدر بالمئات من الفرنكات الفرنسية، ومقتل 10 أوروبيين وجرح 23 منهم[4].

تميزت الهجمات بالتنظيم والشمولية، كما لم تكن بنفس القوى، نظرا لتفاوت الإمكانات والاستعدادات واختلاف الظروف بين المناطق، وأحيانا وجود معطيات غيرت من مجرى بعض العمليات، إضافة إلى ضآلة الإمكانات وبعد الشعب عنها[5].

ورغم أن العمليات لم تكن معتبرة من المنظور العسكري، إلا أن الأثر السيكولوجي والسياسي الذي أحدثته كان هائلا، فقد فاجأت الفرنسيين وسلطاتهم، والمسلمين وأحزابهم السياسية، وخلفت ردود فعل متباينة الأطراف[6].

---

[1] أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد لخضر، باتنة، الجزائر، 2005-2006، ص 90.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 71.

[3] يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1956، ط 2، دار الامة، الجزائر، 2010، ص 42.

[4] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 09.

[5] أمال شلي: المرجع السابق، ص 114.

[6] محفوض قداش: وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي بينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 09.

أما الثورة فقد فقدت في هذه المرحلة العديد من أبناءها، وكان لابد لها أن تجد مخرجا يدفع بها خطوات نحو الأمام، فركزت جهودها على تنظيم الاتصال مع الوفد الخارجي، وشددت من أعمال جيش التحرير الوطني، ومع مرور الوقت بدء يظهر تلاحم الشعب مع ثورته، خاصة مع إضرابات 5 جويلية 1955، ليحتضنها بشكل نهائي مع هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955[1].

2-هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955:

بحلول صيف 1955، كانت الثورة الجزائرية تمر بوضعية جد صعبة، فالاتصال بين المناطق لا يتم بالصورة والسرعة المطلوبتين، والتردد مازال يطبع موقف الشعب[2]، إضافة إلى الضغط الكبير الذي أفرزه الدعم العسكري للجيش الفرنسي الذي أخذ في الخروج إلى البوادي والقرى، كما ضرب حصارا خانقا على منطقة الأوراس باعتبارها قلعة للثورة[3].

في ظل هذه الظروف، بعث شيهاني بشير نائب قائد المنطقة الأولى برسالة إلى قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف، يطالبه فيها بعمل شيء من أجل الثورة إذا لم تتحرك باقي المناطق لفك الحصار عن المنطقة الأولى[4] (الأوراس).

في هذا الإطار، قررت قيادة المنطقة الثانية القيام بمبادرات، فعقدت اجتماع تحضيري في 23-07-1955، تم من خلاله عملية الإعداد والتخطيط لشن عمليات مسلحة في المدن لإنهاء حالة التردد الشعبي وتأكيد قوة الثورة، إضافة إلى أهداف أخرى[5]،انحصرت تقريبا في:

- رفع الحصار عن المنطقة الأولى، ومضاعفة عدد مراكز التوتر في المنطقة الثانية.
- نقل الحرب من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى، وتعميق الهوة بين الشعب والسلطات الاستعمارية.
- إقناع الرأي العام الفرنسي والعالمي، بتبني الشعب لجبهة التحرير الوطني.

---

[1] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 92.

[2] عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق، ص 48.

[3] رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 277.

[4] الشافعي درويش: 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2 (2014): 68-76، ص69.

[5] جميلة بن إبراهيم: استراتيجية ديغول القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958-1962، مذكرة ماستر، تاريخ حديث ومعاصر، كلية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 18.

- تجسيد التضامن المغاربي.
- تدويل القضية الجزائرية.
- مجابهة السياسة الفرنسية الهادفة إلى تخريب الحركة الثورية[1].

أما فيما يخص سير الهجمات، فقد تم الاتفاق على أن تستمر لمدة ثلاثة أيام، واختير منتصف نهار يوم السبت الموافق ل 20 أوت 1955 موعدا للانطلاق والتنفيذ[2].

انطلقت الهجمات على الوجه المخطط لها، وهاجمت أفواج الجيش الوطني المدعمة بالشعب ثكنات العدو ومراكزه، وتم تفجير قنابل بالمدن وإقامة الكمائن في الطرقات، كما نفذ حكم الإعدام في بعض الخونة.

قوبلت الهجمات بعمليات قمع رهيبة، من طرف القوات الفرنسية، إلا أنها أسفرت عن نتائج مهمة بالنسبة للثورة على المستويين الداخلي والخارجي[3]، نجملها في:

- فك الحصار على منطقة الأوراس، وتجسيد مبدأ الشمولية.
- بلورة التضامن الشعبي مع الثورة.
- تزايد عمليات التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني[4].
- إعطاء دفع جديد للاتصال بين المناطق[5].
- رفع صوت الثورة في العالم، والتأكيد على أن ما يجري في الجزائر هي ثورة حقيقية، وليست أعمالا لأشخاص خارجين عن القانون.
- امتداد تأثيرات الثورة إلى صفوف الجيش الفرنسي في وطنها الأم، ورفض جنودها في سبتمبر 1955 الالتحاق بالجزائر[6].

بالنظر إلى النتائج عموما، يتضح أن معظم الأهداف التي سطرتها الهجمات قد تحققت، ولم يعد هناك مجال للتشكيك في شعبية الثورة وشموليتها، لهذا كان لزاما أن يعاد تنظيم عملية

---

[1] الشافعي درويش: المرجع السابق، ص 4.

[2] ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص107-108.

[3] الشافعي درويش: المرجع السابق، ص ص 5 8.

[4] علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 87.

[5] عبد المالك بوعريوة: المرجع السابق، ص 55.

[6] حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني للثورة، طبع ونشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، المجلد 2، الجزء 1، الجزائر، 1984، الجزائر، ص 48.

الكفاح المسلح، ووضع استراتيجية تأخذ في الحسبان كل المسائل المتاحة لتحقيق أهداف النضال.

3: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وأثره في بلورة العمل الثوري :

يعتبر مؤتمر الصومام، حدثا عظيما في تاريخ الثورة الجزائرية[1]، ومنعطفا حاسما في مسار جبهة التحرير الوطني، وقد جاء كنتيجة، لما بلغته الثورة من اتساع، وتعبئة شعبية متزايدة، وإن كانت بطيئة، في ظل نقص الإمكانيات المادية من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن سلطات الاحتلال، قد طورت من إمكاناتها، ووسائلها المادية والبشرية، كما فرضت عزلة خانقة على بعض المناطق، مما أدى إلى ضعف التنسيق، وصعوبة الاتصال بين قيادات الثورة[2].

وفي خضم هذه الظروف، التي جعلت الثورة تظهر في صورة غير منتظمة[3]،انتهى قادة الكفاح بعد مشاورات استمرت من أواخر عام 1955 إلى منتصف 1956، إلى عقد مؤتمر وطني[4]، قصد تحقيق ما يلي:

1- تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة.

2- وضع استراتيجية تنظيمية موحدة ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي.

3- الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والاجتماعي.

4- إيصال صدى الثورة إلى الرأي العام العالمي.

5- إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة.

6- توحيد المواقف اتجاه القضايا الوطنية المطروحة[5].

---

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص 105.

[2] امال شلي: المرجع السابق، ص 144.

[3] محمد حربي: المرجع السابق، 147.

[4] عجز قائد المناطق عن تحقيق اجتماعهم مطلع 1955 كما كان متفقا عليه، وتعود فكرته إلى زيغود يوسف، الذي أسر الأمر إلى عمارة رشيد، الذي نقلها بدوره لعبان رمضان. ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 97.

[5] حول نصوص مؤتمر الصومام ينظر: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 14-13.

اختلفت الآراء حول الطريقة التي تم بها اختيار مكان انعقاد المؤتمر[1]، إلا أنه إجمالا تم بعد سلسلة من الاتصالات بين قيادات المناطق، التي لم يخرج من خلالها عن نطاق المناطق الثلاث: الأولى والثانية والثالثة، ليستقر في قرية ايفري أوزلاقن بغابة أكفادو على الضفة الشرقية لواد الصومام بالولاية الثالثة[2]، وذلك استنادا إلى:

- عدم وصول فرنسا إلى منطقة الصومام منذ 9 أشهر.
- إمكانية تغطية المؤتمرين، وتأمين وصولهم عند الطوارئ.
- تفنيد الادعاء الفرنسي القائل، بأن القوات الاستعمارية تحكم سيطرتها على المنطقة.
- الموقع الوسطي، مما يسهل عملية التنقل، وبالتالي تمكن المسؤولين من حضور المؤتمر[3].

شرعت قيادة المنطقة الثالثة في التحضير للمؤتمر، وأرسلت وفودا إلى كافة المناطق لاطلاع مسؤوليها بزمان ومكان اللقاء، وبالفعل في مطلع أوت 1956 بدأت وفود المناطق بالتوافد على المنطقة الثالثة، أين وجدو في استقبالهم دوريات مخصصة لمرافقتهم[4].

بحلول اليوم العاشر من أوت اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر، ماعدا وفد المنطقة الأولى، والجنوب الذي أرسل تقريره للمؤتمر، كما تغيب ممثلي الجبهة في الخارج[5].

تم عقد المؤتمر على الوجه المحدد وترأس جلساته العربي بن مهيدي وأسندت الأمانة العامة إلى عبان رمضان، ودامت أشغاله عشرة أيام كاملة من 14 إلى 23 أوت 1956، في شكل جلسات عمل موسعة واجتماعات مضيقة[6].

---

[1]علي العياشي: مؤتمر الصومام أول مؤتمرات جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 78، 1986، ص 6.

[2]النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954: المصدر السابق، ص 19.

[3]علي العياشي: المرجع السابق، ص 7.

[4]النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954: المصدر السابق، ص 19.

[5]أحسن بومالي: استراتيجية فرنسا في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 332.

[6]أمال شلي: المرجع السابق، ص 146.

وضع المؤتمر أسس التوجهات الأيدولوجية للنضال باعتباره كفاح وطني يهدف إلى إنهاء الحكم الأجنبي، كما أعاد صياغة فكرة هدف تحقيق الدولة وفق صيغة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية[1].

كما وضع المؤتمر جملة من القرارات تمثلت في:

1. مبدأ القيادة الجماعية، وأولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري.
2. تقسيم التراب الوطني إلى 6 ولايات، وتقسيم الولاية إلى مناطق، والمنطقة إلى نواحي، والناحية إلى قسمات، وجعل العاصمة منطقة مستقلة.
3. استحداث اتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا وتونس والمغرب.
4. إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني، على أسس نظامية، من النموذج المطبق في الولاية الثالثة[2].
5. إنشاء مجلس وطني للثورة، يتكون من 34 عضوا نصفهم بالأصالة والباقي مساعدون، وهو أعلى جهاز في الثورة.
6. انتخاب لجنة التنسيق والتنفيذ، هي عبارة عن مجلس حربي للثورة، تتكون من خمس أعضاء، لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.
7. تحديد المحافظين السياسيين، تمثلت مهامهم الأساسية في تثقيف الشعب وتسيير شؤون الثورة السياسية والعسكرية كالدعاية والإعلام والحرب النفسية.
8. تشكيل المجالس الشعبية، تتكون بواسطة الانتخابات، وتنظر في القضايا العدلية والإسلامية، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة[3].
9. وضع وثيقة سياسية للثورة، حددت الأهداف والتصورات المستقبلية للدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية[4].

---

[1] محفوظ رموم: الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص 36.

[2] BEN YOCEF BEN KHADA : ABANE-BEN MHIDI LEUR APPORT ALLAVOLUTION ALGERIENNE، EDITIONS DAHLEB، ALGER، 2000، P 80.

[3] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 439.

[4] رابحة زيدان المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 98.

أعطت التنظيمات السياسية والعسكرية التي عمدت قيادة الثورة إلى وضعها موضع التطبيق النتائج المرجوة منها، وشكلت الإطار الذي استقطب كل جهود وإمكانات الشعب الجزائري المادية والمعنوية، بعد أن تجاوبت معها الجماهير وتسعت دائرة النضال.

وأمام عجز فرنسا، عن إيجاد الحل الذي يقضي على هذا التمرد، شرعت في فصل الثورة عن قواعدها، فاختطفت الطائرة المقلة للوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956 [1]،في نفس الوقت التي عمدت فيه إلى القيام بمجموعة من التدابير العسكرية القمعية.

باعتبار الظروف، تحرك التنظيم المدني لمجابهة الموقف، وبدء في شن عمليات فدائية في المدن، فكانت معركة الجزائر 1957[2]إحدى تجلياتها، وأعلنت الإضرابات والمظاهرات، وكان الهدف توريط فرنسا في كل الاتجاهات[3].

وفي أوت 1957 عقد مؤتمر القاهرة، الذي تم من خلاله دراسة أوضاع الثورة الآنية وخططها المستقبلية، وبهذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من تسوية المشاكل الموضوعية المنبثقة من إدارة معركة صعبة ومعقدة بطريقة أبقت على الثورة مستعرة[4].

[1]تمت العملية من قبل الطيران العسكري الفرنسي في 22 أكتوبر 1956، وكانت الطائرة متوجهة من المغرب إلى تونس للاجتماع بالملك المغربي محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب برقيبة، وكانت تضم كل من بن بلة وخيضر وآيت أحمد وبوضياف، ينظر: أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة، الجزء 03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 270.

[2]هي تلك العمليات الفدائية الجريئة التي عاشتها العاصمة ، نهاية 1956 إلى غاية سبتمبر 1957، استجابة لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ، بعد المصادقة على قرارات الصومام، ينظر: بلاح بشير: موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1989، الجزء 02، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 141.

[3]محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 35-37.

[4]رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 53.

المبحث الثاني: استراتيجية فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية 1954-1958.

بالموازات مع اندلاع الكفاح المسلح، سجل إجماع لدى الاستعمار الفرنسي بالتنديد واستنكار هجمات أول نوفمبر، وعلى هذا الأساس أمسى التفكير في عرقلة حركة الثورة[1].

1:السياسة القمعية:

شنت السلطات الاستعمارية حملة اعتقالات واسعة في اليوم الموالي عن طريق مسؤولي الأمن والدرك، طالت العديد من مناضلي حركة انتصار الحريات والديمقراطية، كما شرعت من جهة أخرى إلى القيام بعمليات عسكرية، لغرض حفظ الأمن والقضاء على الثورة.

في 26 نوفمبر 1954، قامت القوات الاستعمارية بعملية تمشيط كبيرة في جبل أشمول بمنطقة الأوراس، وبلغت حصيلة القمع الفرنسي خلال شهر نوفمبر قتل 22 مجاهدا واعتقال 1200 شخص مشتبه فيه.

مع مرور الوقت، صعد الجيش الفرنسي من مجهوداته الحربية، فقام بعمليات ضخمة ضد معاقل الثوار، خاصة في منطقتي الأوراس والقبائل الكبرى، منها عملية ألواس التي جرت خلال شهر ديسمبر بمنطقة القبائل الكبرى عقب أول اشتباك عنيف جرى في المنطقة يوم 12 نوفمبر 1954[2].

كما شهد جبل أحمر خدوا بمنطقة الأوراس عملية الفيرونيك 19 جانفي 1955، التي شارك فيها 5000 عسكري فرنسي مدعمين بالمدفعية والدبابات وسلاح الطيران، لتتبعها عملية فيوليت 23 جانفي 1955 بالجبال المحيطة بمدينة بسكرة[3].

نظرا لكون نتائج هذه العمليات مخيبة للآمال، حاولت فرنسا تطبيق سياسة اليد الحديدية، بإصدارها قانون حالة الطوارئ 15 مارس 1955[4]، المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر، وإعطاء الصلاحيات المطلقة للجيش.

---

[1] فرحات عباس: المصدر السابق، ص 104.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 98-101.

[3] بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984، ص17.

[4] جاء القانون على شكل بيان نشرته الصحافة بتاريخ 19 مارس1955 من وزارة الداخلية، بحيث يبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم التقليدي في 28 أفريل 1955، وهو ذاته الحصار بالقضاء على الحريات الفردية التي لا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة 7 من 1946 الخاصة بحالة الحصار، ينظر: أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 166-168.

أدخل القانون حيز التنفيذ ابتداء من 3 أفريل 1955، على أن يطبق لمدة 6 أشهر، ولغرض تطبيق القانون بفعالية، تقرر تعيين الجنرال بارلانج [1] في 28 أفريل 1955 قائدا عاما للمناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، ووضع تحت تصرفه أكثر الفيالق الفرنسية أوسمة، الذي وصل إلى منطقة الأوراس في 3 ماي 1955، لتصبح هذه الأخيرة في حالة من الحصار المحكم[2].

طبق بارلانج مبدأ المسؤولية الجماعية، وترجم مبادئها بعمليات تسخير قصرية للأهالي من أجل إعادة بناء البنية التحتية المتضررة، مثل الجسور وخطوط الهاتف، التي تعد ضرورية لتحرك الجيش الفرنسي في مواجهة الثوار.

دعمت الحكومة هذه الإجراءات المصحوبة بحرب نفسية[3] بمبادرات في المجال العسكري، كتكوين فرق الحركة وإحلال المحاكم العسكرية محل المحاكم المدنية، كما أصدرت تعليمات تحدد طبيعة السلوك الذي يجب إتباعه لمواجهة الثوار في الجزائر، وتضمنت أوامر بالقيام برد عسكري أكثر شراسة وأكثر سرعة.

سمحت هذه التعليمات للقوات الفرنسية بقمع انتفاضة الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، كما قامت بتوزيع السلاح على المدنيين الأوروبيين الذين يسكنون أماكن بعيدة عن مراكز التجنيد.

ولتعزيز الإجراءات القمعية أكثر، طالبت الجبهة الجمهورية من البرلمان الفرنسي منحها سلطات خاصة، وكان لها ذلك، حيث صدر يوم 17 مارس1956 مرسوما منح الوزير المقيم

[1] له خبرة كبيرة في إدارة حرب العصابات، ويتقن اللغتين العربية والبربرية، بدأت تحت سلطته عملية تجميع الأهالي داخل المحتشدات في منطقة الأوراس، وانشاء الشعب الإدارية المتخصصة، ينظر: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 106.

[2] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص 108.

[3] اعتمد الاستعمار على الحرب التعسفية الدعائية، وللتقليل من قيمة الثورة، ركزت السلطات على جانبين من جوانب الإعلام والتوجيه، هما تسليط الضوء على بعض الثوار ممن له ماضي مشبوه مع القضاء الفرنسي، وتجريد الثوار من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري.

في الجزائر روبير لاكوست[1] سلطات استثنائية، لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن[2].

ادعى لاكوست أنه سيحقق الأمن بالجزائر، وأعطى أجلا لذلك شهر ماي 1956، وختار منطقة القبائل كنموذج لتحقيق الهدوء، وشرعت القوات الفرنسية في تنفيذ عمليات كبرى في 28 أفريل 1956، فيما يعرف" بالأمل" و"البندقية".

بلغت العمليات ذروتها في ماي 1956، دون أن تحقق الأهداف المرجوة، فالتجأ لاكوست إلى طريقة التقسيم العسكري "الكادرياج"، التي تقوم على أساس تجزئة البلاد إلى مناطق مربعة، ثم القيام بمحاصرة هذه المناطق وتمشيطها الواحدة تلو الأخرى، لكن هذه الخطة لم تحقق بدورها النتائج المنتظرة[3].

في يوم 6 ماي 1957، أصدرت الحكومة قرارا يمنح العسكريين سلطة حفظ الأمن، وهكذا وفرت الحكومة للجيش تغطية قانونية، فمارست تجاوزات خطيرة، كاستعمال فنون التعذيب وعمليات القتل الجماعي.

وقد طبقت هذه السلطات الاستثنائية بشكل رهيب خلال معركة الجزائر، لما منح الجنرال ماسي، ابتداء من 7 جانفي 1957 سلطة حفظ الأمن في مدينة الجزائر، ووضع تحت تصرفه قوات هائلة يقودها مجموعة من أشهر السفاحين الفرنسيين، تاركين وراءهم أساليب وحشية ترتقي إلى درجة جرائم ضد الإنسانية[4].

إلى جانب هذه الأساليب، بادرت سلطات الاحتلال إلى انشاء الخطوط المكهربة، وإقامة حقول الألغام على الحدود المغربية الجزائرية.

---

[1] من مواليد في جنوب غرب فرنسا 05-07-1898، التحق بجبهات القتال الفرنسية إبان الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب انخرط في العمل النقابي، وإبان الحرب العالمية الثانية عينه ديغول كممثل له في حركة تحرير فرنسا، شغل عدة مناصب في حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة، للمزيد ينظر: يزيد بوهناف: المرجع السابق، ص 110.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 108.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 149-150.

[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 111.

أخذ هذا المخطط[1] اسم صاحبه أندري موريس، وبدأت عملية بناءه خلال شهر أوت 1956، وامتد على مسافة 200 كلم، وعزز بمراقبة عسكرية مكثفة، فكان تحد صعب لجيش التحرير الوطني، الذي كان عبور السد بالنسبة له مسألة حياة أو موت، لتمويل الداخل بالسلاح، حتى يضمن استمرارية الثورة[2].

وإلى جانب هذه التدابير العسكرية المتنوعة، اتخذ الاستعمار استراتيجيات أخرى للمواجهة، من أبرزها الحركات المضادة، والشعب الإدارية المتخصصة.

2: الحركات المضادة والشعب الإدارية المتخصصة.

أ-الحركات المضادة:

عرفت الثورة ابتداء من سنة 1955 حركات جزائرية مناوئة، وظفتها الإدارة الاستعمارية من أجل عرقلة وإجهاض مسارها النضالي، عن طريق زرع الفتنة والنزاعات بين الجزائريين، بتهجين بعض التيارات السياسية وبعض الأشخاص والعائلات المتنفذة، ومنحهم امتيازات ومناصب وألقاب، مقابل بقاء فرنسا في الجزائر، وضرب الثورة داخليا.

ساهمت هذه الحركات بكل الطرق والوسائل في محاربة وإيقاف الثورة سياسيا أو عسكريا، فكانت إما ضد الثورة ومعارضة لاندلاعها، أو مؤيدة للثورة لكنها رافضة ومنافسة ومعارضة لجيش وجبهة التحرير الوطنيين[3].

والواقع أن الأمر هنا لا يتعلق بالحركة، لأن تشكيلاتها كانت ملحقة بشكل علني بالجيش الفرنسي، ولكن بمجموعات تبدو مستقلة ومعادية للفرنسيين وتتظاهر بالدفاع عن التطلعات الوطنية، لذلك اعتقد الجزائريون فيها أنها عناصر وطنية ملتزمة[4].

---

[1] تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة، إلى الجنرال "فان كسام" الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، لكن ذلك لم يتم، لكن الفكرة راودته بداية الخمسينات، إلى أن طبقت على يد موريس، ينظر: الظاهر سعيداني: مذكرات الرائد الظاهر السعيداني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 129.

[2] جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 48.

[3] جمعة بن زروال: الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة دكتوراه، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص 231.

[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 127.

تنوعت الحركات المناوئة[1] للنضال باختلاف سبب المعارضة من حركة إلى أخرى، ويمكن تقسيمها كالتالي:

أ- حركات سياسية: نافست جبهة التحرير في نشاطها في الجزائر وحتى في فرنسا، والتي تجسدت في بعض التيارات والأحزاب والاتجاهات السياسية، التي تضاربت أفكارها ومبادئها وبرامجها مع جبهة التحرير الوطني، مثل الحركة الوطنية الجزائرية المصالية.

ب- حركات جهوية: هي الحركات التي ظهرت في بعض الولايات لتدمير الثورة وضربها داخليا، فمثلا ولاية الأوراس ظهرت بها حركة داخلية عرفت بسم المشوشين، وهي حركة انشقت عن جيش التحرير الوطني، سببها الصراعات القبلية والعروشية من أجل القيادة ما بين قبائل الأوراس، كحركة عاجل عجول.

ج- حركات طرقية صوفية: استغلت فرنسا بعض شيوخ الزوايا لمحاربة جبهة التحرير الوطني، وأرغمتهم على إصدار خطب ونداءات لمنع الشباب من الالتحاق بالثورة، وتعاملوا مع الاستعمار من أجل مصالحهم الخاصة مقابل امتيازات وألقاب ومناصب.

د- حركات عسكرية: هي تلك الحركات التي أخذت الطابع الحربي، قادها أشخاص جزائريون التحقوا بصفوف العدو الفرنسي كمجندين في فرق الحركة والقومية، واستعملوا من طرف الإدارة الاستعمارية كوسيلة مناوئة لإجهاض الثورة، من أبرزها:

-حركة محمد بلونيس في الولاية السادسة.

-حركة كوبيس عبد القادر في الولاية الرابعة.

-حركة السي الشريف في الولاية الرابعة.

- حركة عبد الله السالمي في الولاية السادسة.

- حركة الباشاغا السعيد بوعلام في الولاية الرابعة[2].

فكل الحركات العسكرية عموما اعتمدت على التموينات الفرنسية من أجل ضحد الثورة، وأعلنت عداءها لجيش وجبهة التحرير الجزائري.

---

[1] تعود الجذور التاريخية للحركات المناوئة للثورات إلى القرن 19، فبعد الاحتلال للجزائر ظهرت عدة مقاومات شعبية رفضت الوجود الفرنسي، وظهر مع هذه الثورات عدة أشخاص وقبائل وطرق صوفية مناوئة للمقاومات الشعبية، استطاعت فرنسا أن تستميلهم مقابل امتيازات .

[2] جمعة بن زروال: المرجع السابق، ص 24-30.

ومجملا، ساهمت الحركات المناوئة لجبهة التحرير الوطني في تعطيل وتأخير العمل الثوري بسبب نشاطها المضاد؛ إذ وجدت جبهة لتحرير نفسها أمام جبهتين، جزائرية مضادة وفرنسية استعمارية.

ب-الشعب الادارية المتخصصة:

هي مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في آن واحد، جرى إنشاءها من قبل الحاكم العام جاك سوستال خلال شهر سبتمبر 1955 داخل المناطق الريفية، كما أنشئت بعد ذلك في ضواحي وأنحاء المدن التي يتجاوز عدد سكانها100,000نسمةالشعب الإدارية الحضرية، طيقا لقرار 27 نوفمبر 1957، الذي نص على إنشاء الشعب الإدارية الحضرية في ضواحي وشوارع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 30,000 نسمة[1].

جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية لمتخصصة بعد فشل السلطة الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر، والتي أرجعتها الإدارة المحلية إلى انعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية، ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق انتصار عسكري، ولا يتأتى ذلك دون إقامة نظام إداري فعال، وخاصة في المناطق الأكثر اضطرابا[2].

كان لكل شعبة إدارية متخصصة مكتب تحت إمرة ضابط برتبة ملازم أول، له حراسة تتكون من 30 إلى 35 ألف جندي، ويساعده في إدارة مهامه نائب مدني وأمين سر مترجم، كما زودت كل شعبة بجهاز راديو لضمان الاتصال في حالة الضرورة بالسلطات الوصية، وعدد من الجنود الجزائريين تحت تسمية المخازنية[3].

استطاعت الشعب الإدارية المتخصصة إنشاء شبكات منظمة سرية تسمى بالبطاقات البيضاء، التي يتمتع حاملها بامتيازات وأجور مقابل الإدلاء بالمعلومات حول تحركات المجاهدين، فكانت مقراتها متشابهة في مختلف القرى والدواوير في شكل مصالح متعددة[4].

ولتحصيل المعلومات قسمت الشعب الإدارية المتخصصة جهودها على ثلاث نطاق، التواجد بالقرب من المحتشدات والتربيعات بإقامة أبراج المراقبة والمكاتب الإدارية،واتخاذها مكانا

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 132.

[2] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 174.

[3] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 133.

[4] عمار جرمان: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، عين مليلة، 2007، ص 116.

متوسطا حتى تكون قريبة من كل الجهات، مع استخدام إمكانيات المكتب الثاني للجيش الفرنسي في الاستخبارات والاعتماد على تجنيد العملاء[1]

حدد المقيم العام روبير لاكوست، مهام الشعب الإدارية على ثلاث مراحل:

1) المرحلة الأولى: تكون مهمتها بالأساس عسكرية، حيث تقوم في آن واحد بالقضاء على العصابات المتمردة وتدمير البنى السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني، مع استعادة السيطرة على السكان.

2) المرحلة الثانية: تعتبر مرحلة انتقالية، يتم خلالها الحفاظ على المهمة العسكرية، مع وضع هيئات تمثيلية للجماعات المحلية والإدارات التقليدية على أرض الواقع.

3) المرحلة الثالثة: تكون ذات مظهر مدني، حيث يتم التكفل بالبلديات الجديدة من قبل مفوضيات خاصة تتشكل من السكان، ويعاود الموظفون المدنيون نشاطهم العادي[2].

ونظرا للدور الذي لعبته الشعب الإدارية المتخصصة، عمدت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء عدد كبير منهم، حيث انتقل عددهم من 30 شعبة سنة 1955 إلى 600 شعبة مطلع 1959، ولأهمية العمل الذي لعبته خلال فترة الثورة حال دون حلها نهائيا، واستمرت إلى غاية وقف إطلاق النار 19 مارس 1962[3].

والحقيقة أن الإدارة الاستعمارية، قد وفرت للجيش فرصة كي يكون من العناصر الفاعلة في تطبيق سياسة الإدماج، من خلال مشاركته الواسعة في تسيير الفرق الإدارية المتخصصة، وفتحت له مجالا واسعا للممارسة السياسية والدعاية، عن طريق إنجاز عدة مشاريع اجتماعية.

3: سياسة الإصلاحات:

أدركت السلطات الاستعمارية أن سياسة القمع التي انتهجتها لكبح الثورة لم تجدي نفعا، وأنه يجب البحث عن أساليب جديدة تتماشى والظروف المتأزمة، فقررت إدخال بعض الإصلاحات المقبولة بالنسبة للمستوطنين على الأقل، وتساعد على تهدئة[4] الوضع العام.

---

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 133-134.

[2] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص 1-11.

[3] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 135.

[4] التهدئة: تعني جميع الأدوات والوسائل التي وضعت من أجل توحيد وتنسيق عمل الأهالي مع الجيش الفرنسي في الجزائر، ضد تأثير وعراقيل المعارضين للسلطة الفرنسية.

وعلى الرغم من المبادرات الإصلاحية الأولية التي قامت بها الحكومة الاستعمارية مع نهاية 1954 وبداية 1955 لحل المشكلة الجزائرية، إلا أن المعارضة البرلمانية وصفتها بالفشل، وأنه لا فائدة من الحديث عن إصلاحات في جو يتسم بالخوف والرعب.

تبلورت سياسة الإصلاحات من أجل المحافظة على الجزائر الفرنسية من خلال مشروع جاك سوستال[1] الإصلاحي، الحاكم العام للجزائر الذي خلف الجنرال روجي ليونارد[2].

اعتبر جاك سوستال أن سياسة الدمج هي السياسة التي لابديل عنها، لذلك شرع في إعداد وتحضير مشاريع إصلاحية لتجسيد سياسة الإدماج، وتم تحريرها نهائيا في ماي 1955[3]، وفي اجتماع الحكومة 15 جوان 1955، أوضح الحاكم العام أن إجراءاته ستطبق بداية في المناطق المحرمة، واشترط أن يسبق ذلك بتطبيق حالة الطوارئ في كافة أنحاء الجزائر،مع تقديم مساعدات مالية لتحقيق البرنامج الذي صادقت عليه الحكومة، والذي تضمن:

- تقسيم إداري جديد، لإنشاء عمالات ودوائر جديدة، مع المساوات في التمثيل داخل المجالس البلدية الكاملة الصلاحية، وترقية البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية.
- عصرنة الفلاحة، بإنشاء صندوق التوسع والتحديث الريفي، تحت مسؤولية مجلس إشرافي يتميز بخضوعه للرقابة المالية.
- تطوير وتحسين النشاط الصناعي.
- تمكين المسلمين من الالتحاق بالوظيف العمومي.
- تأسيس مراكز التكوين الإداري.
- استقلال الدين عن الإدارة الفرنسية، وتعويضها بلجان المؤمنين.
- إجبارية تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية الفرنسية، وإدماج الأطفال المسلمين فيها.

---

[1] سياسي فرنسي ينتمي إلى المدرسة اليسارية، بدء مساره السياسي بالانتماء إلى لجنة المثقفين المناهضين للفاشية، عين حاكم عام للجزائر سنة 25-01-1955، من طرف الحكومة التي أطيح بها بتاريخ 02-02-1955، ولم يدخل إلى الجزائر حتى 15-02-1955، أسس في الجزائر المديرية العامة للمصالح المتخصصة، ودافع عن سياسته الجزائر الفرنسية، للمزيد ينظر: باتريك فينو وجون بلانش آيس: حرب الجزائر، ترجمة: بن داود لأمنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 206.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 140.

[3] الغالي غربي: المرجع السابق، ص 201.

- مطالبة الحكومة الفرنسية بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية[1].

لم تجد الحكومة الفرنسية صعوبة في الحصول على مصادقة أغلبية أعضاء البرلمان بعد تقدمها بالبرنامج الإصلاحي في جلسة 26 جوان 1955، والتي تم فيها تجديد الثقة بالحاكم العام[2].

لكن المتتبع لهذا المشروع الإصلاحي، يتوصل إلى أن هذا البرنامج قد تجاوزته الأحداث،كما أنه لا يتناول جوهر المشكل في الجزائر؛ وهو مشكل سياسي تغاضت عنه الإدارة الفرنسية وأعطته طابع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية،كما نبذت هذه الإصلاحات من طرف الجزائريين والمعمرين على حد سواء.

أمام فشل سياسة جاك سوستيل الإصلاحية، والانتصارات السياسية والعسكرية للثورة، وفشل حكومة اليمين الفرنسي في القضاء على الثورة، جاءت حكومة اليسار[3]، التي دعمت نفسها ودعمت الوزير المقيم في الجزائر، بما يعرف بقانون السلطات الخاصة[4].

في 06 فيفري 1956 عين روبير لاكوست مقيم عام في الجزائر، واستمر في منصبه إلى غاية 15 أفريل 1958، عمل خلالها على اتخاذ إجراءات إصلاحية لتهدئة الوضع وامتصاص غضب الشعب، وقد تنوعت هذه الإصلاحات بين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية.

كانت الإصلاحات في المجال السياسي والإداري تعمل على تقريب الإدارة الفرنسية من الجزائريين، على أساس أن بعد الإدارة وسوء التسيير هما السببين المباشرين للثورة حسب رأي الفرنسيين، لذلك عمدت السلطة الاستعمارية إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات، التي تسمح للمسلمين بالمشاركة المباشرة في إدارة مصالحهم[5].

---

[1] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 86.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 142.

[3] كان شعار هذه الحكومة فيما يخص المشكل الجزائري، " وقف إطلاق النار، انتخابات حرة، مفاوضات "، ينظر: يزيد بوهناف: المرجع السابق ، ص 109.

[4] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 258.

[5] محمد بن دارة: الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 128.

أصدرت سلطة الاحتلال مجموعة من القرارات في جوان 1956، واتخذت إجراءات لتفعيل مشاركة السكان، كفتح الوظيف العمومي أمام الأهالي، وفرض على الهيئات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية التي تستفيد من معونة الدولة، توفير نصف مناصب الشغل للأهالي.

سعت السلطات الاستعمارية إلى تطبيق كل ما من شأنه أن ينجح إصلاحها الإداري الذي انتهى إلى الفشل، ومرد ذلك حسب لاكوست يرجع إلى حالة الجهل والأمية التي يعاني منها السكان، والاستراتيجية الثورية لمواجهة الموقف[1].

أما الجانب السياسي، فكانت سياسة لاكوست تسير نحو تحويل الجزائر إلى فدرالية فرنسية، فيما عرف بقانون الإطار.

ظهرت الخطوط العريضة لهذا القانون في شهر أوت 1957، وتم عرضه أمام مجلس الوزراء للمناقشة على مستوى البرلمان الفرنسي يوم 17 سبتمبر 1957[2]، والقانون عبارة عن تكريس للهيمنة الاستعمارية، يحتوي على 19 مادة، تقوم على مبدأين هما:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.
- الهيئة الانتخابية الموحدة[3].

ورغم الدعاية التي حضي بها المشروع، ومزاياه التي روجت لها الحكومة، إلا أنه لم يعرف إلا تطبيقا محدودا، وقد لقي معارضة شرسة من قبل المعمرين.

أما على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فقد سعى لاكوست إلى مواصلة فكرة بناء مشروع القوى الثالثة وتحقيق التهدئة الشاملة، فعمل على ضبط برنامج استعجالي، تضمن مجموعة من الإجراءات الهادفة لتدارك النقص المسجل في مجال البنية التحتية الاجتماعية، بالتوازي مع تدابير أخرى، تهدف إلى تحقيق قفزة نوعية للإمكانيات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على الفرد الجزائري ويرفع من مستواه المعيشي[4].

---

[1] محمد بن دارة: المرجع السابق، ص 96-99.

[2] حسينة حاميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 128

[3] مصطفى بوالطمين: القانون الاطار والسلطات الخاصة، مجلة اول نوفمبر، الجزائر، العدد 90-91، 1988، ص 33.

[4] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 134-138.

وعموما فإن واقع هذه الإصلاحات، رغم الدعاية الإعلامية التي صاحبتها، إلا أنها لم تكن سوى واقع ظرفي ومحاولة يائسة لإعادة غزو الجزائر بأسلوب آخر، فكل الإصلاحات كانت تخدم خرافة الإدماج وخلق ما يعرف بالقوى الثالثة.

خلاصة:

ولدت الثورة الجزائرية من واقع المعاناة، واستطاعت خلال فترة زمنية وجيزة تحقيق انتصارات على احدى أعتى القوات الاستعمارية في العالم، كما شهدت نموا ملحوظا، عزز من كيانها ورفع من قدراتها السياسية والعسكرية، ومن جهة أخرى، بادرت سلطات الاحتلال إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المضادة من أجل المحافظة على الجزائر ضمن إطارها الفرنسي تمازجت بين الإغرائية منها والقمعية، ورغم أنها تركت وقعها على الأهالي الجزائريين، إلا أنها فشلت في الوصول إلى مساعيها، بفضل يقظة الثورة وقوة الجماهير الجزائرية، التي كان هدفها أسمى وأعلى.

الفصل الثاني: عودة الجنرال ديغول إلى السلطة وقيام الجمهورية الخامسة.

المبحث الأول: أزمة الحكومات الفرنسية المتعاقبة.

المبحث الثاني: حركة 13 ماي 1958

المبحث الثالث: الاصلاحات الدستورية والاجراءات السياسية الأولية.

1- الاصلاحات الدستورية

2- الاجراءات السياسية الأولية

الخلاصة

المبحث الأول: أزمة الحكومات الفرنسية المتعاقبة.

تميزت الجمهورية الرابعة الفرنسية أكتوبر 1946 ماي 1958 بهشاشة مؤسساتها وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها، إذ تعاقب على حكمها خلال هذه الفترة 17 رئيس حكومة، تخللتها فترات من الشغور دامت في بعض الأحيان عدة أسابيع، وهذا ما أوعزه الجنرال ديغول[1] إلى نظام الأحزاب[2]، الذي جعل فرنسا تعيش في أزمات سياسية متتالية.

اشتدت وتيرت الأزمة مع تصاعد حرب التحرير الجزائرية، نتيجة لاختلاف التشكيلات السياسية الفرنسية حول السياسة التي يجب أن تتبع للتصدي لها، مع تزايد ضغط المعمرين على السلطة الفرنسية في باريس، لإقرار امتيازاتهم وتحقيق مطلب الجزائر الفرنسية[3].

والحقيقة أن الثورة الجزائرية شكلت عاملا مباشرا لسقوط الحكومات الفرنسية، فتوالى انهيار الحكومات بدءا من حكومة ما نداس فرانس، التي حظيت بثقة البرلمان في 12 نوفمبر 1954، إذ حازت على 294 صوت ضد 265 صوتا بغية كبح جماع الثورة، إلا أن فشل إجراءاته السياسية والاقتصادية والعسكرية رغم تعيينه لجاك سوستال[4]، عرض الحكومة إلى الانتقاد الاذع من طرف غلاة المستوطنين[5]، مما أدى إلى نزع الثقة من هذه الحكومة في 06 فيفري 1955 ب319 صوتا ضد 273 صوتا[6].

---

[1] ولد شارل ماري جوزيف ديغول في 22 نوفمبر 1890، بمدينة ليل شمال فرنسا التحق عام 1908 بكلية سان سير العسكرية، شارك في الحرب العالمية الأولى، وصل إلى الحكم عن طريق قيام كبار الضباط في الجيش الفرنسي بعد حركة تمرد في 13 ماي 1958، وضع أسس الجمهورية الخامسة، توفي في شهر 1970، للمزيد ينظر: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر...،المرجع السابق.

[2] يتميز هذا النظام بتفوق السلطة التشريعية، وتبعية السلطة التنفيذية لها بصورة تامة، وضعف الصلاحيات المخولة لرئيس الحكومة، لأنه لا يمارسها إلا بموافقة البرلمان.

[3] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 81-83.

[4] إن اختيار ماناديس لجاك سوستيل، يعود لكونه يتميز بقوة الشخصية، والأفكار الليبيرالية، والتجربة في المقاومة الفرنسية ضد ألمانيا النازية، فكان ملما بالعمل الإرهابي إلماما كبيرا.

[5] اتهموه بمحاولة تطبيق الإصلاحات التي سبق وأن قام بها في تونس، وزداد قلقهم بعد أن علموا بمشروع منداس فرانس للتفاوض مع ثوار الجزائر، في إطار مغاربي فرنسي، ينظر:" مشروع منداس فرانس لن يتحقق في الجزائر"، المجاهد، عدد 8 (5-8-1957).

[6] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 407-409.

بعد الهزيمة التي لحقت بحكومة ما نديس فرانس بقت فرنسا عدة أيام بدون حكومة، كما فشلت حكومة بينو في الحصول على موافقة أعضاء المجلس الوطني الفرنسي على برنامجه الحكومي، ولعل هذا هو السبب في تزكية حكومة إدغار فور من طرف المجلس الوطني الفرنسي، وفوزه بالثقة التي مكنته من الإعلان عن تشكيل حكومته يوم 24فيفري 1955[1].

انتهت حكومة إدغار فور إلى نفس المصير في ظل النجاح الذي أحدثته هجمات 20 أوت 1955، أين فضحت السياسة الفرنسية عالميا بسبب القمع الفرنسي للشعب، كما أفشلت سياسة الإصلاحات السوستولية، مما جعل إدغار فور يقوم بحل البرلمان الفرنسي ويحدد تاريخ 02 جانفي 1956 كموعد لإجراء الانتخابات السياسية، التي أسفرت عن فوز الجبهة الشعبية، وتشكيل حكومة جديدة في 01 فيفري 1956 بقيادة غي مولي، لإنقاذ الجزائر الفرنسية[2].

إلا أن بوادر فشل هذه الحكومة ظهر سريعا، عندما تراجع غي مولي أمام معارضة المستوطنين، فقام بتعيين لاكوستك وزير مقيم بالجزائر، ومن جهة أخرى، تمكنت جبهة التحرير الوطني من مغالطة الحكومة الفرنسية بتدويل قضية اختطاف طائرة قادة الثورة في الخارج، والعمل على كشف الجرائم والممارسات الفرنسية، في وقت يناور فيه غي مولي تحت غطاء التفاوض[3].

وبهذا، كان غياب مبادرة جدية من فرنسا لحل القضية الجزائرية سببا مهما في تراجع مصداقية الحكومة الفرنسية بين الدول والشعوب، خاصة بعد طلب الجامعة العربية من الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على فرنسا لإيجاد حل للقضية الجزائرية[4]، مما أدى إلى

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 103.

[2] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 148.

[3] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 149.

[4] انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الكيل بمكيالين اتجاه القضية الجزائرية، فتثير استياء فرنسا سياسيا وترضيها عسكريا، ينظر: ينظر: سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفاءها، المجاهد، العدد 14(15-12-1957).

سقوط حكومة غي مولي، خاصة مع تراجع نواب البرلمان عن تأييد سياسته الخاصة في 21 ماي1957، ب 250 صوتا ضد 231[1].

بعد سقوط حكومة غي مولي، تمكن بوريس منوري من تشكيل حكومة جديدة، حظت بثقة البرلمان، بحصولها على 240 صوت ضد 194 في 12 جوان 1957، وتبنت بدورها الحكومة الجديدة مشروع لاكوست القانون الإطار كأساس لسياستها في الجزائر، وهو ما كان سببا في سقوطها 30 مارس 1957، خلال مناقشة القانون الأخير في البرلمان الفرنسي بأغلبية 279 صوت مقابل 253[2].

تسبب سقوط حكومة مونوري اليمينية في أزمة وزارية حادة، بقت فرنسا على إثرها لمدة 35 يوما بدون حكومة، حيث استدعى الرئيس الفرنسي عديد من الشخصيات أملا في تشكيل حكومة جديدة، واستمر الأمر إلى غاية 5 نوفمبر1957، أين تشكلت حكومة فليكس غايار، التي نالت ثقة البرلمان بأغلبية 337 صوت ضد 173 صوتا[3].

منحت الحكومة الجديدة صلاحيات واسعة للقيام بإصلاحات سياسية في ظل تزايد نفوذ الجيش وقادة الأوروبيين في الجزائر، إلا أن الحكومة الجديدة لم تقم بأكثر من المراهنة مجددا على قانون الإطار، بعد تطهيره من المواد التي تثير الجناح الكولونيالي، مع إرجاء تطبيقه إلى ما بعد استعادة الأمن والاستقرار[4].

رفض المستوطنون بدورهم المشروع المتجدد، وقاموا بمظاهرات في 11 نوفمبر1957، عبروا منها عن رفضهم لسياسة لاكوست ووصفوها بسياسة التخلي[5]،كما تمرد قادة الجيش في الجزائر أيضا، وراهنو على توسيع الحرب إلى تونس وإجبار دول الجوار على طرد الثوار الجزائريين من الحدود، أو التعرض لهجمات متتالية على أرضيها، وهو ما أدى إلى حادثة فيفري 1958،

[1] عمار بوحوش: المرجع سابق، ص 426.

[2] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص149.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 427.

[4] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 150.

[5] رأى جورج بيدوا، أحد مناصرين الجزائر الفرنسية، أن هذا المشروع مآله الفشل، لأنه لا يتوافق وتطلعات الجبهة الجزائرية، واعتبره فرحات محاولة غبية لتقسيم الجزائر، ينظر: محمد عباس: المرجع السابق، ص 401.

بترخيص من الجنرال صالان[1] بالهجوم على ساقية سيدي يوسف بدون علم الحكومة الاستعمارية.

تخوف نتيجة لذلك رئيس الحكومة من استلاء الجيش على السلطة، مما جعله يتحمل مسؤولية الهجوم، وقبول الوساطة الانجليزية، وبهذا سقطت حكومة غايار في 15 أفريل1958 بحصولها على 321 صوت ضد 255، وأدخلت بذلك فرنسا في مرحلة شغور حكومي دام 28 يوما إلى غاية 13 ماي 1958[2] .

المبحث الثاني : حركة 13 ماي 1958.

مع سقوط حكومة غايار، كانت فرنسا تعيش على وقع أزمة سياسية عسكرية واقتصادية حادة، فالاقتصاد الفرنسي ظل في تراجع مستمر بفعل نفقات الحرب الجزائرية، إضافة إلى ارتفاع الأسعار الذي أدى إلى قيام سلسلة من الاضطرابات في فرنسا احتجاجا على سياسات الحكومات المتعاقبة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[3].

ومن جهة أخرى، أضحت علاقات فرنسا مع حلفائها على المحك بسبب غياب حل سريع لقضية الجزائر، التي استنزفت طاقات فرنسا، حيث اضطرت هذه الأخيرة لتركيز جهودها على الجزائر، فقلصت مشاركاتها مع حلف الناتو واقتصرت على الوجود الشكلي[4].

وفي ظل هذه الظروف، فشلت مساعي كل من جورج بيدوا يوم 20 أفريل، وبلوفين يوم 26 من نفس الشهر 1958، في تشكيل حكومة جديدة للجمهورية الرابعة، في وقت

[1] راؤول صالان (1899-1984)، القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر من نوفمبر 1956 إلى ديسمبر 1958، وقائد انقلاب 1961، من مؤسسي الجيش السري، ينظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 190.

[2] بوهناف بزيد: المرجع السابق، ص 151.

[3] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 152.

[4] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، الجزء 1، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 69.

أصبحت فيه السلطة في الجزائر بيد قادة الجيش والمستوطنين، الذين تكتلوا في أحزاب وجمعيات، تسعى للقيام بمظاهرات ضد سلطات باريس[1].

في خضم هذا الوضع المضطرب، أقدم المستوطنون على تشكيل لجان الأمن العمومي، وأعلنوا أنهم أصحاب السلطة، وطالبو الرئيس روني كوتي على لسان جاك ماسو، بتشكيل حكومة للأمن العمومي، إلا أن كوتي أختار التيار الذي يرى أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لحل الأزمة الجزائرية.

استدعى كوتي اليساري بيار فليملان لتشكيل حكومة جديدة، إلا أن هذا الأخير قد أعلن يوم 12 ماي 1958، أنه : "يجب استغلال كل فرص لفتح باب المحادثات مع الثوار"، مما أفقده ثقة المستوطنين، خاصة مع انسحاب لاكوست يوم 10 ماي 1958، بحجة أن هذا سيؤدي "لديان بيان فو دبلوماسية[2]، وفي هذا يقول فرنتز فانون: "ها هي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ 1954، يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة"[3].

ضاعف كل من "سوستيل، وليون دلباك، ودي سيريني" من جهودهم لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم، وكتب هذا الأخير يوم 11 ماي 1958 مقال ناشد فيه الجنرال ديغول لقبول رئاسة الجمهورية، كما دعى لاكوست بدوره إلى مظاهرات 13 ماي، تحت ذريعة الرد على إعلان الجبهة في تونس عن إعدام ثلاثة سجناء فرنسيين عسكريين، انتقاما لإعدام سجناء فدائيين في الجزائر[4].

تمخض عن ذلك الإعلان تشكيل لجنة الإنقاذ العام تحت زعامة الجنرال ماصو، ومنحت السلطات الحكومية والمدنية في الجزائر للجنرال صالان.

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 85.
[2] حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 150-153.
[3] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 125.
[4] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 85.

انطلق المستوطنون في مظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر 13 ماي 1958[1] تزامنا مع موعد التصويت على رئيس الحكومة الجديد في باريس، وتجهوا إلى قصر الحكومة، حيث تعاقب على منصة الخطابة عدد من زعمائهم الذين تحدثوا عن تردي الأوضاع في البلاد، محملين حكوماتهم المسؤولية ومتهمينها بالتردد والضعف في مواجهة الثورة[2].

نادى المتظاهرون بشعارات الجزائر الفرنسية والتأخي بين الفرنسيين والجزائريين، ثم احتلوا دار الحكومة، وأعلنوا عن تأليف لجان إنقاذ عام في كل مدينة، وسرعان ما نظم اليهم الجيش العامل في الجزائر[3].

في 16 ماي 1958، صوت البرلمان الفرنسي بالأغلبية على تمديد حالة الطوارئ بما فيهم الأعضاء الشيوعيين، وقرر الاشتراكيون الانضمام إلى الحكومة، حيث أصبح غي مولي نائبا لرئيس الحكومة، كما استقال الجنرال إيلي الذي كان يمارس أعلى سلطة عسكرية، مما وضع الحكومة في موقف حرج[4].

زادت تهديدات الجيش بالهجوم على باريس[5]، حيث عبرت وحدات المظليين البحر المتوسط ونزلت بكورسيكا في 24 ماي، وهو التهديد الذي ظهرت نتيجته ليلة 27 ماي خلال اجتماع ديغول وفليملان.

[1] كانت حركة 13 ماي تقف وراءها جماعتين، ففي باريس كانت جماعة الدغوليين المجتمعة حول ألفييه غيشار، شبان دلماس، لين دلباك، ميشال دبرييه، أما في الجزائر فكانت مجموعة السبعة التي يحركها، أيار لقيارد، ومارتال المعاديين لديغول، ينظر: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 206.

[2] أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961، رسالة ماجستير، تخصص: تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 3.

[3] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 88.

[4] شارل دوغول: مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1917، ص 29.

[5] كان ديغول قد بلغه خبر في 17 ماي، بأن أتباع للجنرال ماصو سينزلون بجنوب غرب فرنسا، حيث سيجريان اتصالات من أجل إنزال قواتهم في إطار عملية الانبعاث، ينظر: شارل دوغول: المصدر السابق، ص 28.

وافق هذا الأخير على الاستقالة وتسليم السلطة للجنرال ديغول كرئيس للحكومة، وهو ما صادق عليه البرلمان في 1 جوان 1958 بأغلبية 329 صوت ضد 229 صوتا، مع تمتعه بسلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد لمدة ستة أشهر، دون أن يحاسبه البرلمان[1].

المبحث الثالث : الإصلاحات الدستورية، والإجراءات السياسية الأولية.

1-الإصلاحات الدستورية:

في الأول من جوان 1958، دخل ديغول مقر الجمعية الوطنية لأول مرة منذ شهر ديسمبر 1946، وألقى بيانا قصيرا، تعرض فيه إلى الوضع الراهن، معددا مشاكل الدولة من: "تدهور مركز الدولة، الوحدة الوطنية المهددة، تخبط الجزائر في العواصف، تعرض كروسيكا للعدوى، وعجز الجيش الغارق في مهمات دموية"[2]، متهما السلطات العمومية بالمسؤولية اتجاه ما لحق الجيش من إهانات، والدولة من فقدان مركزها الدولي .

طالب ديغول البرلمان بتركيه الحكومة، ومنح السلطات الكاملة لمدة ستة أشهر، كما تحدث عن الإصلاحات الدستورية التي ينوي إدخالها على النظام السياسي الفرنسي، وعلى الإطار القانوني الذي ينظم علاقة فرنسا بمستعمراتها.

تمت الموافقة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية على تولي ديغول رئاسة الحكومة بأغلبية 329 صوت مقابل اعتراض 224 صوت، ودعما لمركزه وسلطاته قام باختيار أعضاء حكومته بدقة، نظرا لحساسية دورها، وكانت حكومة موسعة ضمت أربع وزراء دولة، وهم: "غي موليه، بيار فليملان، فليكس هوفويه، ولويس جاكينو"، واختار لمنصب رئاسة الوزراء وزير العدل ميشال دوبريه[3].

والواقع أن إشراك ديغول لرموز العهد السابق في حكومته خاصة غي موليه وفليملان، اللذين كانا سببا في تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13 ماي 1958، وفي المقابل إبعاده

[1] حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 156.

[2] شارل دوغول: المصدر السابق، ص 36.

[3] أثارت هذه التشكيلة الحكومية رموز حركة 13 ماي، وتم التعبير عن هذه المشاعر في مقر لجنة الإنقاذ العمومي بمدينة الجزائر يوم 1 جوان 1958، بسبب وجود رموز النظام السابق.

لجاك سوستال أحد أهم مهندسي الحركة، كان بمثابة رسالة قرية إلى صالان ورفاقه، مفادها أن الجنرال ديغول لن يقبل بالابتزاز، وأنه على الجيش أن يخضع لإرادة السلطة السياسية، ويختلف فحوى هذه الرسالة عن نظيرتها إلى أنصاره داخل لجنة الإنقاذ الوطني، الذين امتنع عن التنسيق معهم، حتى لا يجد نفسه رهينة بين أيديهم[1].

كان أهم شغل للجنرال ديغول بعد ذلك هو الإشراف على التغييرات الدستورية، فأوكل أمر تهيئة مشروع الدستور إلى وزير العدل ميشال دوبرييه بمساعدة فريق من مجلس الدولة[2].

والواقع أن الدستور الذي أقرته البلاد بناءا على طلب ديغول، جاء محددا لمختلف السلطات، التي مكنت من ضمان الاستقلال القومي وسلامة الأرض، كذا احترام المعاهدات وانتظام عمل السلطات العامة، كما تبنى مخاطبة الشعب عبر الاستفتاء دون اللجوء إلى البرلمان[3].

ولهذا، قرر ديغول إجراء استفتاء شعبي يوم 23 سبتمبر 1958 في فرنسا والجزائر للمصادقة على الدستور الجديد، كما أستفتى في الوقت نفسه مختلف شعوب المستعمرات الفرنسية، وخيرها بين الجماعة الفرنسية والاستقلال.

ومن أجل البحث عن دعم شعبي واسع، نشط ديغول بنفسه العديد من التجمعات الشعبية خلال شهر أوت1958 في كل من فرنسا والجزائر، وشعر خلالها بأن هناك تأييدا شعبيا ساحقا لمشروعه، وهوما ترجمته فعلا نتائج الاستفتاء، حيث ناخب على الدستور ما يمثل نسبة 75بالمئة من المجموع الناخبين.

في نوفمبر 1958، جرت الانتخابات التشريعية التي أيد من خلالها الناخبون الفرنسيون مرشحي الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة، والتي تتشكل من أنصار ديغول، وأصبح بذلك

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 197-189.
[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 199.
[3] شارل دوغول: المصدر السابق، ص 298.

أكبر كتلة في الجمعية الوطنية الفرنسية[1]، وبالمقابل، تراجع تمثيل اليسار الفرنسي المعادي لديغول.

وبتاريخ 21ديسمبر 1958، أنتخب ديغول رئيسا للجمهورية من قبل الناخبين المحددين في الدستور، وتولى مهام منصبه رسميا يوم 08 جانفي 1959[2].

2-الإجراءات السياسية الأولية:

أما بالنسبة للجزائر، فقد قام ديغول بعد توليه السلطة بزيارة إلى الجزائر 4جوان 1958، وألقى فيها خطابا تناول فيه القضية الجزائرية، وأعلن عن انتهاجه لسياسة جديدة، تتمثل في العمل على إنشاء نظام موحد يتساوى فيه الجزائريين بالمستوطنين الأوروبيين، دون إشارة منه إلى سياسة الإدماج[3].

وانطلاقا من ذلك، كان أول إجراء قامت به السلطة الاستعمارية، هو إصدار مرسوم 3جويلية 1958، الذي ينص على إنشاء نظام انتخابي موحد بين الأهالي والمستوطنين الأوروبيين، وإعطاء حق الانتخاب للنساء المسلمات.

لحق هذا المرسوم مراسيم أخرى، مثل مرسوم 20 أوت 1958، الذي دعا الناخبين إلى المشاركة في الاستفتاء، وكذا مراسيم 7 و15 نوفمبر 1958، التي كفلت للعمالات الجزائرية التمثيل البرلماني المناسب لعدد سكانها[4].

[1]قام ديغول بتعديل النظام الانتخابي بموجب السلطات الاستثنائية التي يملكها، فاعتمد مبدأ الأغلبية في القانون الانتخابي الجديد، وتخلى عن نظام التمثيل النسبي للقوائم الانتخابية، وهذا من أجل ضمان أغلبية مريحة، ينظر: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 204.

[2]شارل دوغول: المصدر السابق، ص 207.

[3]عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 364.

[4]عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 367.

كما اتخذ الجنرال إجراءات أخرى للإدماج في المجال الإداري، وأحدث تغييرا في طريقة حكم الجزائر، فإلى غاية 1956،كان الحاكم العام يدير كل أجهزة الحكم في الجزائر، ماعدا المصالح المرتبطة.

لكن إصلاحات الجنرال الإدارية، أدت إلى استحداث منصب مفوض عام، يباشر كل اختصاصات الحاكم العام في المجال العسكري والمدني، أما الاختصاصات التي كانت في الماضي لوزير الداخلية، فقد أصبحت من صلاحيات رئيس الحكومة[1].

وعد الجنرال الجزائريين بأنه سيتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية حتى يتمكن من تطبيق الإصلاحات السياسية والإدارية التي أعلن عنها، لكن المشكلة التي واجهت الجنرال، هي البحث عن طريقة تمكنه من مواجهة كل من العسكريين والمستوطنين الأوروبيين في الجزائر، لأنه كان متأكدا من:

– معارضة قادة الجيش الفرنسي الذين ساهموا في إعادته إلى الحكم لأي سياسة تقوم على أساس التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وعدم استعدادهم للتنازل عن المكتسبات الفرنسية، التي حققتها فرنسا منذ احتلال الجزائر.

– معارضة المستوطنين الأوروبيين الشديدة لأي سياسة تهدف إلى منح بعض الامتيازات للأهالي الجزائريين، وعدم تنازلهم عن الامتيازات السياسية والاقتصادية، التي تحصلوا عليها منذ تواجدهم في الجزائر[2].

لمواجهة الموقف قرر الجنرال إعادة النظر في دستور 1947[3]، وإدراج سياسته الجديدة ضمن التعديلات التي سيتم إدخالها على الدستور، ثم إجراء استفتاء شعبي.

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 201.

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 377.

[3] تضمن القانون بعض الإصلاحات الإدارية والسياسية المحتشمة لصالح الجزائريين، كإلغاء البلديات المختلطة، تشجيع التعليم بالعربية، لكنها لم تطبق بسبب معارضة الأوروبيين، الذين رأو فيها اكثر مما ينبغي التنازل عنه، ينظر: صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 72.

انتهت نتائج الاستفتاء في 28 سبتمبر 1958[1]، بحصول الجنرال ديغول على التأييد المطلق لسياسته الجديدة من طرف الشعب الفرنسي.

مع حلول شهر ديسمبر 1958، كان الجنرال قد أحدث تغيرات عميقة في الجزائر، قضى من خلالها على تدخلات الجيش في الأمور السياسية، وأبزها:

- استدعاء الجنرال راؤول صالان، وتعيينه حاكما عاما لمدينة باريس وضواحيها.

- تعيين الجنرال موريس شال قائدا عاما للقوات الفرنسية العسكرية في الجزائر، ونائبا للمفوض العام.

- تعيين بول ديلو فريي مندوبا عاما للحكومة الفرنسية في الجزائر[2].

الخلاصة:

انتهت الأزمة الفرنسية إلى توظيف التاريخ مجددا لإعادة الأوضاع إلى مسارها الصحيح، وعمل خلالها ديغول على تهيئة المناخ الذي رآه مناسبا لمجابهة المعضلة الجزائرية، بعد أن استكمل الإصلاحات الدستورية التي عززت من مركزه كرئيس جمهورية، وأنجز في الجزائر إصلاحات لتعزيز رقابته على الشأن الجزائري، وتوفير الأدوات الضرورية لمواجهة الثورة الجزائرية، بطريقة تمكنه من حفظ المصالح الفرنسية، ولا تتجاهل الواقع الجزائري.

[1] فيما يتعلق بالتصويت من طرف الأهالي، فقد كانت السلطات الفرنسية تنقلهم بالقوة في سيارات النقل الحربية إلى مراكز الاقتراع، حيث كانت تجبرهم على التصويت بنعم، لذا فإن الأرقام التي نشرت حول الاستفتاء كانت مزيفة، ينظر: جوان جليسي: ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ص 198-199.

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 382.

الفصل الثالث: الاستراتيجية الديغولية في مواجهة الثورة الجزائرية.

المبحث الأول: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958.

1- مشروع سلم الشجعان

2- اجراءات ديغول الاولية وموقف الحكومة المؤقتة منها.

المبحث الثاني: مشروع قسنطينة 23 اكتوبر 1958.

1- الخطوط العريضة لمشروع قسنطينة

2- منجزات مشروع قسنطينة

المبحث الثالث: استراتيجية القمع العسكري

1- الأساليب العسكرية

2- التعذيب.

3- اجراءات عزل الثورة

الخلاصة

المبحث الأول: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958.

تعتبر مبادرة سلم الشجعان، محاولة من الجنرال ديغول لإيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية بعد أن رفض المعالجة السياسية للأزمة، بامتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، التي أعلنت عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958[1]،محاولا تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق نار مع القادة العسكريين في الداخل واستسلام مقنع.

1-مشروع سلم الشجعان :

أعلن ديغول يوم 23 أكتوبر 1958، في مؤتمر صحفي بقصر ماتينيون أمام 300 صحفي، عن عرض جديد لقادة الثورة، الهادف لإنهاء المعارك[2]، ظنا منه أن باب الجهاد قد انسد تماما أمام جيش وجبهة التحرير الوطني، بفعل سياسة الوسائل الكبرى التي قررها للقضاء على الثورة بقوة السلاح، وبالتالي لم يبقى أمام قادة الثورة سوى الاستسلام المشرف[3].

وفي رد منه على تصريح رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الصادر يوم 26 سبتمبر 1958، الذي يحمل الحكومات الفرنسية مسؤولية استمرار الحرب بسبب رفضها للتفاوض[4]، أجاب ديغول "إن المنظمة التي تتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح، وهي مستمرة فيه منذ أربع سنوات، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح، ولكن على أي حال لا معنى له حاليا، بالتأكيد نستطيع إذا أردنا القيام بعمليات،....غير أن المخرج ليس هنا، ولا يوجد كلام كذلك في الأحلام السياسية"[5].

---

[1]تعرف مثل هذه الحكومات بحكومات المنفى، تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث تعرضت العديد من الدول الأوروبية إلى الاحتلال الألماني، فلجأت الشخصيات الوطنية إلى لندن وانشأت حكومات منفى، على غرار فرنسا الحرة.

[2]رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 223-224.

[3]محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار النهضة للنشر، الجزائر، د.ت، ص 552.

[4]أذاع فرحات عباس عقب أول اجتماع للحكومة المؤقتة تصريحا " إن أربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع ، لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيم شخصية هذا الشعب....، وإننا أكدنا على إرادتنا دائما في إيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه للمشكلة الجزائرية، وإن رفض الحكومات المتعاقبة للتفاوض، هو السبب في استمرار الحرب، ينظر: تصريح فرحات عباس، المجاهد، العدد 30 (10-10-1958).

[5]رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 224.

قدم بعدها الجنرال دعوة صريحة لقيادة الثورة لوضع حد للمعارك وإعادة السلام، بعد أن أوضح أهمية استفتاء 28 سبتمبر قائلا: "في الحقيقة، لقد رسم المخرج الآن بمظاهرة 28 سبتمبر، ومع ذلك أقول دون التواء، إن معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة، إنني على ثقة أنه لما يأتي سلم الشجعان ستمحى الأحقاد"، وحول مفهوم سلم الشجعان قال الجنرال: "إنني أتكلم عن سلم الشجعان ماذا نعني به؟ هو ببساطة أن نوقف إطلاق النار وأولئك الذين فتحو النار، وأن يعودوا إلى عائلاتهم وعملهم من غير إذلال"[1].

وقد بين ديغول الطريقة العملية التي على أفراد جيش التحرير الوطني إتباعها لإلقاء السلاح، فتحدث قائلا: "يقال لي: ولكن كيف يمكنهم أن يفعلوا من أجل ترتيب نهاية المعركة؟ أجيب: أن هناك حيث هم منظمون من أجل الكفاح، يمكن لرؤسائهم فقط أن يتصلوا بقيادة القوات الفرنسية في الجزائر، وفي هذه الحالة يستقبل المقاتلون ويعاملون بشرف، إن الحكمة القديمة للمعركة تتطلب في هذه الأحوال استخدام راية النواب البيضاء"[2].

ثم تحدث ديغول بعد ذلك عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وطالبها بالتوجه إلى باريس لتصفية إنهاء الحوادث قائلا: "إني سبق أن قلت: إذا عينت المنظمة التي تحدثت عنها قبل قليل موفدين للمجيء إلى فرنسا من أجل التخطيط مع السلطة لنهاية النزاع، فما عليهم سوى التوجه إلى سفارة فرنسا في تونس أو في الرباط، وهذه السفارة أو تلك ستضمن لهم النقل إلى الوطن الأم، وهناك سأضمن لهم الأمن الكامل وحرية المغادرة"[3].

ومن أجل أن يكون مشروعه مغريا للثوار، ولكي لا يبدو مجرد استسلام بعد أربع سنوات من الكفاح، تحدث الجنرال عن الإصلاحات السياسية التي يعتزم القيام بها في الجزائر، وأشار إلى أنها نتيجة قناعة وإرادة فرنسية خالصة، كما أشار إلى برنامجه السياسي المقبل والانتخابات

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 224-225.

[2] محمد لبجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة: علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر، 2005، ص 222.

[3] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 225.

التشريعية في نوفمبر 1958، ثم انتخابات المجالس المحلية في مارس 1959 وانتخابات مجلس الشيوخ[1].

وبهذا يتضح، أن المشروع من حيث محتواه، لا يخرج عن مطالب المستوطنين، ولا يتعدى أن يكون تكرارا لثلاثية غي مولي: "وقف القتال، الانتخابات، ثم المفاوضات"، وهدفه هو القضاء على الثورة بزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها، من خلال امتداح بطولة العسكريين، ودعوة قادة الثورة إلى الاستسلام[2].

كما أن دعوة ديغول في حد ذاتها تعتبر إقرارا بحالة حرب، واعترافا بالتمثيل، مع ادعائه بعدم اعترافه لا بحالة الحرب في الجزائر، ولا بشرعية تنظيم جبهة التحرير[3].

فديغول أراد أن يكون هناك استسلام عسكري في الجزائر، يضمنه بالمقابل استسلام سياسي في باريس، ثم يلجئ بعد ذلك إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الممثلين الناجحين في الانتخابات التشريعية الفرنسية المرتقبة[4]، عن طريق التفاوض مع موالين، يتم معهم حل ما تبقى من مشكلة الجزائر[5].

2:اجراءات ديغول الأولية وموقف الحكومة المؤقتة منها :

في أعقاب إعلان ديغول عن سلم الشجعان، اتخذ مجموعة من الإجراءات، وهي كالتالي:

- تقسيم الجزائر إلى مقاطعات فرنسية.
- تقسيم البلديات الفرنسية في الجزائر.

[1] المرجع نفسه، ص 225-226.

[2] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر(1958-جانفي 1960)، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 88.

[3] محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 222.

[4] أسفرت الانتخابات في 30 نوفمبر عن 48 نائبا، ثم جاءت انتخابات مجلس الشيوخ ماي 1959، وأسفرت عن 22 عضو مسلم، ينظر: محمد الميلي: فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ص 199.

[5] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 88.

- توحيد الطوابع البريدية بين البلدين.
- انتخاب نواب عن الجزائر في البرلمان الفرنسي.
- إدماج الموظفين المسلمين في إطارات الموظفين الفرنسيين بفرنسا.
- إدماج مؤسسة السكك الحديدية الجزائرية بتمثيلها في فرنسا[1].

وبهذا، فإن سياسة الجنرال لم تخرج من حيث فحواها عن الإدماج، والحفاظ على الجزائر الفرنسية التي يطالب بها المستوطنون.

ورغم الموقف الواضح الذي اتخذته الحكومة المؤقتة من مشروع سلم الشجعان، إلا أن الجنرال ديغول حاول استغلال بعض قادت الثورة والتشهير بمخططه، بعد أن أسر الرائد عز الدين في 17 نوفمبر 1958، واستعماله كنموذج وداعي لوقف إطلاق النار، كما واصل دعوته لهذا النموذج بالموازاة مع مشروعي شال وتقرير المصير، فجدد الدعوة لسلم الشجعان في خضم تأكيده على حق تقرير المصير للشعب الجزائري في خطاب 10 نوفمبر 1959[2].

كما صرح بالقول: "لقد قمنا برسم طريق تجعلنا نقود وندعو الآخرين لكي يأتوا للقائنا...، فالسلام والحرب يقترنان في أوروبا"[3].

وبالتالي نستخلص إلى أن ديغول لجئ إلى إطلاق مناورات سياسية، بالموازاة مع تكثيف المجهول العسكري للقضاء على الثورة في الداخل، ظاهرها الحرص على الخيار السلمي الذي تعول عليها الجمهورية لتهدئة الأوضاع في الجزائر، وباطنها زرع الخلافات في صفوف الثورة وإضعاف موقفها الدولي أمام الرأي العام العالمي، وأيضا وقف مساعي الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية.

[1] كيف أراد ديغول أن يخدع العالم.....فخدع نفسه، المجاهد، العدد 32 (19-11-1958).
[2] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 173.
[3] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 174.

المبحث الثاني: مشروع قسنطينة 23 اكتوبر1958.

بعد أن كسب ديغول تزكية الناخبين الفرنسيين خلال استفتاء 28 سبتمبر 1958 لإصلاحاته السياسية، قرر الإعلان عن مشروع هام، يتضمن إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة لفائدة سكان الجزائر، ويكون مرفقا بإصلاحات سياسية تسمع بتعزيز مكانة المسلمين الجزائريين في مختلف المراكز الإدارية والمؤسسات المنتخبة بما يتوافق مع ثقلهم الديمغرافي، على أملأن ينشأ مناخ ملائم، يمهد الطريق لتحديد الإطار السياسي الدائم الذي يحدد علاقة فرنسا بالجزائر حسب تصوراته، فاختار ديغول قسنطينة ليعلن عن مشروعه الذي وصفه بالمشروع الأكبر[1].

1-الخطوط العريضة لمشروع قسنطينة:

هو عبارة عن برنامج تنموي اقتصادي، يمتد لفترة خماسية ما بين 01 جانفي 1959إلى غاية 01 جانفي 1965، اعتمد على أساس أبحاث وتقارير مسبقة، قامت بها الإدارة الفرنسية ما بين سنة 1955 إلى سنة 1958، واخضع لنقاش واسع بين الحكومة والإدارة والقطاعات الاقتصادية الفرنسية، أعلن عنه ديغول أثناء خطابه بمدينة قسنطينة في أكتوبر 1958 بساحة لابريش[2]، وأراد من خلاله سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي المعمرين، عبر تحقيق المساواة بين المستوطنين والجزائريين[3].

احتوى المشروع من حيث المضمون على المحاور التالية:

أ_ أن يستفيد الشباب المسلمون خلال خمس سنوات من نسبة 10% من الوظائف المستحدثة لدى هيئات الدولة بصفة الزامية.

ب_ إحداث 400,000 منصب عمل جديد خلال السنوات الخمس المقبلة، وتحقيق المساواة في الأجور بين المسلمين والمستوطنين.

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 329.

[2] سالم جود: دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى 1956-1962، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 119.

[3] محمد الميلي: المرجع السابق، ص 70-72.

ج_ إيجاد فرص التعليم لثلثي الأطفال المسلمين من بنين وبنات لارتياد المدارس خلال الخمس سنوات المقبلة.

د_ العمل على ترقية الجزائر، من خلال تهيئة الطرق والمرافق العامة والمواصلات، والتجهيزات الصحية وإنشاء المساكن لمليون نسمة[1].

و_ إقامة قاعدة صناعية لاستغلال البترول، والتركيز على الصناعة المعدنية والكيماوية.

هـ_ توزيع 250,000 هكتار من الأراضي الفلاحية على الفلاحين المسلمين.

ي_ إشراك المسلمين الجزائريين في البرلمان بنسبة 3/2 من مجموع الممثلين الجزائريين[2].

وبالتالي، ديغول أراد من خلال مشروعه إرساء قاعد قوة ثالثة ونخبة متميزة تستفيد من مزايا الإصلاح، لاستعمالها في قمع الثورة التي بلغت مراحل متطورة من حياتها، وتكون بديلا معتدلا لجبهة التحرير الوطني[3].

وللوقوف على سير وتنفيذ المشروع، قام الجنرال ديغول في ديسمبر 1958 بتعيين بول دولوفري في الجزائر كمكلف بمتابعة مشروع قسنطينة[4] بعد أن سبق للجنرال وأن قام بإنشاء مجلس أعلى للإشراف على المشروع[5]، وفي يوم 1 نوفمبر1958، تم إنشاء مديرية للمخطط والدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر، والتي كلفت بمتابعة تنفيذ المخطط الخماسي، والبرامج السنوية المقررة من قبل الحكومة.

أما الوسائل التي ستجند من أجل إنجاح المشروع، فقد أكد الخبراء الذين وضعوه على أنه يعتمد على الجهد المالي وعلى طريقة استخدامه، كما أن تحقيق المشروع يتطلب استثمار

[1] شارل دوغول: المصدر السابق، ص 70-72.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 230.

[3] مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، المجاهد، العدد 94 (25-04-1961).

[4] شارل دوغول: المصدر السابق، ص 80.

[5] يتشكل من 45 عضو، 15 من المتروبول، أما الجزائر فيمثلها 28 عضو، مناصفة بين المسلمين والجزائريين.

عمومي وخاص، وعلى العموم، فإن المخطط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958 كان على النحو الآتي :

_مساهمة الوطن الأم:270 مليار فرنك، ليبلغ الدعم المالي للجزائر سنة 1962 ما قدره 150 مليار فرنك.

_دعم الجهد الخاص بميزانية الجزائر: سوآءا القروض المحلية للخزينة الجزائرية، أو الجماعات الجزائرية بـ27 مليار فرنك.

_المؤسسات النصف عمومية: 100 مليار فرنك يتم توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى المتخصصة.

وهكذا بدأت السلطات الفرنسية في تجسيد ما تضمنه المشروع ابتداء من نهاية عام 1958، مع استثمارات خاصة قدرت ب: 900 مليار فرنك[1].

2-منجزات مشروع قسنطينة:

كان معظم ما أنجزه المخطط قد تم ما بين سنتي 1958 و1959، ومن أهم المنجزات:

-في مجال التربية والتعليم: تثبت أرقام برنارد تريكو، أن عدد التلاميذ المسلمين في الدخول المدرسي لسنتي 1958و 1959، عرف ارتفاعا مقبولا مقارنة بالسنوات الماضية:

في الابتدائي: ارتفع العدد من 432000 إلى 473000.
في التعليم الثانوي: ارتفع العدد إلى 9000 طالب، بعد أن كان 7000.
في جامعة الجزائر: ارتفع العدد من 421 إلى 512.

يضاف إلى هذه الزيادة حوالي 60000 طفل في المدارس، و25000 شاب في مراكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش في الأرياف، وارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 335-336.

15 مركز في 1957 إلى 60 مركز في 1959، كما تم انشاء مدارس للتعليم من نوع البناء الجاهز، ومراكز تكوين[1].

– في مجال الترفيه: تم إنشاء الملاهي وتفعيل دورها، وإنشاء مراكز دعاية، ونوادي ذات طابع ترفيهي اجتماعي في كل أحياء المدن لاستقطاب المواطنين[2].

– مجال التصنيع والتشغيل: أصبح يقام أكثر من 200 مصنع في السنة، بعدما كان الرقم يتوقف عند 15 مصنع قبل 1957، كالشركة العنابية للحديد في شهر جويلية 1959.

– في مجال الفلاحة: تحققت بعض النتائج فيما يتعلق بحماية التربة من الانجراف، واستصلاح الأراضي وشراءها، وبناء السدود وأنابيب السقي[3].

–في مجال السكن: أعلن عن بناء 11000 وحدة سكنية حضرية خلال السبع أشهر الأولى من 1959، أما في المناطق الريفية فإن 160 قرية التي تم انجازها، تتضمن 12000 شقة سكنية، يمكن أن توفر المأوى ل7000 شخص.

–في المجال الإداري: كان دور الجيش في المجال الإداري مهم للغاية، فالشعب المتخصصة مثلت بنية تحتية إدارية قوية، ومع ذلك فإن الإدارة المدنية قد تعزز دورها؛ حيث ضمت 46000 موظف، مما يمثل نموا معتبرا في عدد الموظفين، كما ارتفعت نسبة المسلمين من هؤلاء الموظفين في كل مراتب السلم الإداري من 18 بالمئة سنة 1954 إلى 22 بالمئة سنة 1959[4].

وبالتالي أراد مخطط قسنطينة تحقيقي هدفين رئيسيين: من تحسين المستوى المعيشي والحياتي للجماهير الجزائرية من أجل إبعادها عن الثورة الشعبية، وتكوين نخبة من الأهالي الجزائريين المرتبطة بالحكومة الفرنسية في مصالحها، وتكون بذلك بديلا معتبرا لجبهة التحرير الوطني.

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 123.
[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص176.
[3] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 167.
[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 344.

المبحث الثالث: استراتيجية القمع العسكري.

صممت القيادة الفرنسية للجمهورية الخامسة على تصفية الثورة بالقوة بعد أن فشلت محاولاتها السياسية، وصرح الجنرال ديغول قائلا: "لم نكن أمام وضع يقتضي حلا وديا، وإنما كنا أمام مأساة كاملة"[1]، ومن أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية، استخدم ديغول العديد من الاستراتيجيات القمعية للقضاء على الثورة التحريرية.

1_ الأساليب العسكرية :

عمل ديغول على تعين الجنرال شال موريس قائدا عاما للقوات الفرنسية بالجزائر خلفا للجنرال صالان راؤول، وكلفه بمهمة سحق التمرد وحل القضية الجزائرية عسكريا، على اعتبار الحكومة السابقة لم تكن في مستوى قدرات فرنسا.

قامت الخطة العسكرية للجنرال شال على أساس حصر الحرب في مناطق مغلقة، بإضافة حاجز مكهرب جديد سمي بخط شال[2] إلى الحاجز القديم خط موريس، على طول الحدود البرية الشمالية للجزائر، إدراكا منه لتأثير خط موريس على الجانب العسكري للثورة، دونما إغفال للإفرازات السياسية على العلاقة بين الداخل والخارج.

ثم مهاجمة جيش التحرير في الولايات الواحدة تلوى الأخرى من المغرب إلى تونس في عمليات كبرى تهدف إلى فصل الشعب عن جيش التحرير الوطني في المدن والجبال، من خلال تثبيت الثوار في أماكنهم وتضيق الخناق عليهم، ثم البقاء لمدة طويلة في نفس المكان الذي ينسحب منه الثوار، والسيطرة عليه من طرف قوات الجيش الفرنسي بعد عمليات التمشيط و المطاردة وفق نظام التربيع[3].

[1] شارل دوغول: المصدر السابق، ص 49.

[2] عبارة عن مجموعة من مواقع مختلفة من الأسلاك الشائكة والمكهربة والألغام بطول 150 كلم، مع توزيع مراكز الحراسة على بعد يتراوح ما بين 7.6 كلم، ينظر: فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص 395.

[3] جمال قندل: المرجع السابق، ص 122.

وقد كتب الجنرال ديغول عن تعين شال قائلا: "بتعين شال قائدا عسكريا عاما للجيش، كنت أريد أن تتخذ العمليات وتيرة ديناميكية، وأن تؤدي في جميع المناطق إلى التحكم التام في الميدان... و قد درست وإياه المشروع[1] الذي أعده ووافقت عليه"[2].

وبناءا على هذه الخطة، بدء الجنرال شال بالشروع في برنامجه بالولاية الخامسة في 04 فيفري 1959، ودامت العملية إلى غاية 06 افريل 1959، ثم مددت إلى شهر جوان 1959، وسمى عمليته بالتاج، وقادها ثلاث ضباط وهم: الجنرال غامبير، وايرزانو، والعقيد بيجار.

ثم انتقل إلى العملية الثانية التي سماها الحزام بالولاية الرابعة، التي استغرقت ما بين أفريل إلى ماي 1959، قادها الجنرال ماصو بمشاركة 2000 إلى 3000 عسكري.

ثم تلتها العملية التي سماها الشرارة بالولاية الأولى، واستغرقت من جوان إلى جويلية 1959، وتلتها عملية المنظار[3] بالولاية الثانية، التي قادها الجنرال شال بنفسه، وتعتبر من أكبر العمليات العسكرية في مسار الثورة، فهي فريدة من نوعها من حيث الضخامة والأسلوب، ومن حيث الاستعدادات التي سبقتها عددا و عدة، واستمرت من 22 جويلية لتستغرق صيف 1959.

ثم تقدمت القوات الفرنسية نحو الولاية الثانية وسمت عمليتها بها الأحجار الكريمة[4]، قادها الجنرال أوليه، بدأت في نوفمبر 1959 لتنتهي قبل حلول فصل الشتاء[5].

---

[1] قدم شال مخططه الذي أطلق عليه عمليات التمشيط الدقيق إلى لجنة الدفاع، وتمت المصادقة عليه من طرف ديغول في 27 فيفري 1958، ينظر: أحمد زديرة: الثورة ومخططات الحكومة الفرنسية، أول نوفمبر، العدد 174، الجزائر، 2010، ص 51.

[2] شارل دوغول: المصدر السابق، ص 72.

[3] أصل التسمية في اللغة الفرنسية هو التوأمتين، والمقصود بها هي العملية المخصصة للشقيقتين القبائل الكبرى والصغرى، وهي الكلمة الأصلية التي ترجمت الى منظار.

[4] اسم شامل لكل الأحجار الكريمة المشتقة من مختلف الأنواع والأحجام، واطلقت كل واحدة على عملية من عمليات مخطط شال، كالياقوت الأحمر والأزرق ، ينظر: صالح بلحاج: مخطط شال واثره في تطور حرب التحرير الوطني، مجلة المصادر، اصدار المركز الوطني للدراسة والبحث في ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 02، الجزائر، 2005، ص 206.

[5] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 199.

ركز الجنرال شال خلال عملياته على استعمال المظلين وسلاح الطيران والإنزال المفاجئ في معاقل الثوار، إضافة إلى استعمال القناصة المسلمين باعتبارهم أحسن سلاح ضد الفلاكة، كما عمد إلى إنشاء قوات خاصة بداية من فيفري 1959، عرفت بالصاعقة القناصة[1].

بالإضافة إلى العمليات الحربية، استهدف الجنرال شال زرع السلام الناشط على حسب تعبيره، عبر مضاعفة نشاط الفرق الإدارية المتخصصة، الفرق الطبية والاجتماعية المتنقلة، أعوان الصحة الاجتماعية والصحة الجوارية، داخل مراكز التجميع خاصة.

و رغم هذا إلا أن نتائج هذه العملية لم تكن حاسمة بالنسبة للحكومة الفرنسية للقضاء الكلي على جيش التحرير الوطني، أو تحقيق انتصار عسكري حاسم.

2:التعذيب :

هو مصطلح عام يستعمل لوصف أي عملية تسبب ألما للإنسان، سوءا كان الألم جسديا أو نفسيا، ويتم بصورة متعمدة لتحقيق غرض معين، كاستخراج المعلومات أو التخويف أو الحصول على اعتراف[2]، وقد تقنن السفاحون والجلادون الذين ينتمون إلى مختلف أجهزة القمع الاستعمارية في أساليب التعذيب على الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية[3].

فالتعذيب الجسدي كان يهدف لإلحاق الضرر والألم وتشويه جسم المعتقل باستعمال طرق وأساليب وحشية، مثل استعمال التيار الكهربائي في الأماكن الحساسة من الجسم، تشويه الأجسام باستعمال السكاكين وقطع الأعضاء[4]، إلى جانب تكليف بعض المعتقلين ببعض

[1] لمياء بوقريوة: تطور الثورة التحريرية الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 42-43.

[2] نظيرة شتوان: الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، مذكرة دكتوراه، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007-2008، ص 425.

[3] تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر حافل بالجرائم الوحشية التي لا يضاهيها أي عصر من عصور الظلام والاسترقاق التي عاشتها البشرية، وسجل صفحات سوداء من جرائم سانت ارنو، كلوزيل، بيجو، بيجار، وغيرهم كثير، للمزيد ينظر: احسن بومالي: التمدن الفرنسي وفن التعذيب، أول نوفمبر، العدد 31، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1978، ص 25.

[4] المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للولاية الرابعة، ج1، التقرير السياسي للفترة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، ص 114.

الأعمال الشاقة، مثل حفر التراب وعجنها بالأقدام الحافية، وإجبار المعتقلين على تكسير الحجارة ببعضها البعض وتحويلها إلى حصى صغير يتم فرش الأرض به، هذا إلى جانب عشرات الأنواع والأساليب الأخرى التي ما فتئ الجلادون الاستعماريون يعذبون بها الأبرياء من أجل أن ينتزعوا اعترافات عن الثورة[1].

أما التعذيب النفسي فيأتي مرافقا للتحطيم الجسدي للمعتقل، والقصد منه ترهيب المعتقلين وارعابهم[2]، وجعلهم يعيشون في حالة خوف مستمرة ودائمة، ويخلف أثارا مدمرة في نفوسهم، مثل حالات الجنون، الإجهاض، أزمات نفسية، انهيارات عصبية، الموت بأزمات قلبية.

ومن الوسائل المتبعة في هذا النوع من التعذيب:

_ الظلام الدامس الذي كان يلف مراقد المعتقلين ومنع الكلام بينهم.

_ إجبار المعتقلين على نزع ثيابهم والبقاء عاريا أمام زملائهم.

_ تجريد الأسرة أو العائلة في مكان واحد من جميع ثيابهم[3].

وقد كانت هناك العديد من مراكز التعذيب منتشرة في جميع أنحاء الوطن، بلغت على مستوى الولاية الثانية وحدها 122 مركزا، وفي ولايات أخرى كان العدد أكثر من ذلك.

كما لم يكن التعذيب خاصا بمن ينتمي إلى الجيش الوطني الجزائري، بل كل أولئك المشبوهين أو المتهمين، بل يكفي بالضرورة أن يكون جزائريا حتى ينال حظه من التعذيب[4].

والواقع أن أساليب التعذيب التي طبقتها السلطات الاستعمارية كثيرة ومتعددة، تفننت فيها وأنشئت لها مدارس خاصة لتدريس فنون التعذيب وحرب الإبادة وأساليب القمع الوحشي،

[1]علي العياشي: قصر الطير معتقل الموت البطيء، أول نوفمبر، العددان 88-89، فيفري 1988، ص 31-32.

[2]طبق هذا الأسلوب في البداية على المعتقلين السياسيين، ثم تم تعميمه في عهد ديغول لإجبار المعتقل على الاعتراف والتخلي عن مبداه الثوري.

[3]أحمد رضوان شرف الدين: التعذيب قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأبيار –الجزائر، العدد 8، 2001، ص 23-23.

[4]بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، دار هومة، 2005، ص 108-109.

وقد خلق هذا التعذيب أثار جسدية ونفسية لا تزال تلازم الضحية إلى يومنا هذا، والتي تبقى من الذكريات السوداء التي لا يريد المعذب التكلم عنها .

3-اجراءات عزل الثورة :

هي مجموعة من الإجراءات الوحشية التي استهدفت إفشال الثورة وإبعاد الشعب عنها، ومن وسائله:

أ_ المحتشدات والسجون: كانت هذه المراكز عبارة عن أماكن فسيحة من الأرض الخالية والمحاطة بأسلاك شائكة مجهزة بأجهزة إنذار، وعلى زواياها أبراج للمراقبة مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة، تزايد عددها مع انتشار الثورة، حتى بلغ حوالي 3426 محتشد عبر كامل التراب الجزائري، ضمت ما يقارب مليون ونضف من السكان، ومن أهم المحتشدات نذكر: محتشد كازيل، الجبابرة والجبرة، ومحتشد مطماطة[1].

ب_ المعتقلات: تم إنشائها نتيجة امتلاء السجون وانشغال المحاكم عن النظر في استكمال ملفات المتهمين، وكان أول معتقل أنشأته السلطات الفرنسية هو معتقل شلال جنوب مدينة لمسيلة في ماي 1955، ومن أهم المعتقلات معتقل أولاد الملاحة، ومعتقل أولاد عطا الله قرب مدينة عنابة الذي تعرض فيه المعتقلون إلى جميع أنواع التعذيب والإهانة والأشغال الشاقة، ومنهم من تعرض للإعدام[2].

ج_ المناطق المحرمة: هي عمليات إجلاء السكان وإرغامهم على التخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم من المناطق التي يصعب على الجيش الفرنسي مراقبتها والسيطرة عليها، وعمت مواقع مختلفة من القطر الجزائري[3].

[1] عبد الحميد شيخي: مراكز التجمع، أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 143، 1993، ص 12.

[2] عبد القادر ماجن: السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها، أول نوفمبر، العدد 93-94، ماي – جوان 1988، ص 51.

[3] احسن بومالي: استراتيجية فرنسا....، المرجع السابق، ص، 177.

أقيمت حول هذه المناطق مراكز عسكرية مزودة بآليات الدمار ووسائل الاتصال الحديثة وأبراج للمراقبة، وكانت أدنى حركة تلاحظ فوق ترابه اتصب عليها وابل من القنابل بواسطة الطائرات والمدافع، بالإضافة إلى تعرضها لعمليات عسكرية كبيرة لمحاصرتها وتمشيطها[1].

ومع بدية 1957 اتسعت رقعة المناطق المحرمة لتشمل: الأوراس، الشمال القسنطيني، القبائل، الحضنة، الأطلس الصحراوي.

لكن أهمية هذه الأساليب العزلية كانت ضئيلة، حيث أن العدو لم يتمكن من عزل الشعب عن المجاهدين، بل بقي الاتصال قوياً، وتحصل جيش التحرير الوطني على معلومات مهمة جداً، وذلك لوجود مناضلين قرب مراكز العدو واحتكاكهم به[2].

خلاصة:

وبالتالي، اقتضت السياسة الجديدة للجمهورية الخامسة التنويع في الأداء والأسلوب، فمن الحلول السياسية وعرض سلم الشجعان وطاولة المفاوضات، إلى الحلول الاقتصادية ومشروع قسنطينة الإنمائي، إلى جانب الحل العسكري القائم على تضخيم القوات الفرنسية، التي اعتقد الجنرال بأنها كفيلة في حل المعضلة الجزائرية وإنهاء نفوذ جبهة التحرير الوطني على الشعب، هذه الاخيرة التي بادرت إلى الوقوف في وجه المخططات الاستعمارية، وفق سياسة تستجيب للأهداف التي من أجلها قام الشعب بثورته.

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الأولى، المنعقد بيانه من 27-28 جانفي 1985، ص 63.
[2] عبد الحميد شيخي: المرجع السابق، ص 11.

الفصل الرابع: الثورة الجزائرية والمشاريع الديغولية.

المبحث الأول: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1- قيام الحكومة المؤقتة.
2- تشكيلة الحكومة

المبحث الثاني: موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية من المشاريع الديغولية.

1- رد الحكومة على مشروع السلام.
2- موقف الحكومة من مشروع قسنطينة.
3- رد الحكومة على التصعيد العسكري.
4- رد الحكومة المؤقتة دبلوماسيا.

المبحث الثالث: مشروع ديغول لتقرير المصير 1960

1- نحو الحل السياسي.
2- مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

الخلاصة

المبحث الاول: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية، تراود أذهان العناصر الثورية منذ مؤتمر الصومام 1956، الذي منح لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة إعلان حكومة مؤقتة، على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج[1].

1- قيام الحكومة المؤقتة:

في المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقد في القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، اتخذ قرارا تم بموجبه تجديد التفويض إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتأليف حكومة جزائرية مؤقتة متى رأت الوقت مناسبا لذلك، وتم تشكيل لجنة[2] لدراسة قضية تشكيل هذه الحكومة[3].

في بداية شهر سبتمبر 1958، قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف الحكومة استنتاجاتها، وجاء جوابها ايجابيا، حيث أكدت على أن هذا الإجراء سيعطي للثورة وضعا أفضل داخليا وخارجيا، وربما أجبر العدو على القيام بأفعال انفعالية مفيدة للقضية الوطنية، كما أنه سيعزز من القدرة المالية والمادية للثورة[4].

وعلى اثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958، والذي حضره كل من: فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف، كريم بلقاسم، محمد لمين دباغين، عبد الحميد مهري، عمران اوعمران، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ بإجماع أعضاءها على ما يلي:

-تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن .

-تركيبة الحكومة.

---

[1] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 145.

[2] تشكلت لجنة الدراسة من ثلاث أعضاء وهم: "عبد الحميد مهري، الدكتور دباغين، ومحمود الشريف"، وبعد اتخاذ قرار إنشاء الحكومة تشكلت لجنتان اخريان، الأولى تحت رئاسة كريم بلقاسم، وكلفت بتحرير مذكرة موجهة إلى السفارات والأمم المتحدة، والثانية برئاسة بوصوف وبن طوبال، مهمتها تحديد حكومة واختيار أعضاء لمختلف وزاراتها، ورئيسا لها، ينظر: صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 452.

[3] محمد لبجاوي: المصدر السابق، ص 118.

[4] محمد حربي: الاسطورة والواقع...، المرجع السابق، ص 186.

-القيام بصبر أراء الحكومات الصديقة حول امكانية الاعتراف بهذه الحكومة.

وبموجب تفويض من المجلس الوطني للثورة، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ باسم الشعب الجزائري، تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، على أن تباشر عملها يوم 19-09-1959[1].

وانطلقت بذلك عملية اختيار الأعضاء، وفي يوم 17 سبتمبر 1958، على اثر اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ في مبنى الجبهة بالقاهرة، تم الإعلان عن حل لجنة التنسيق والتنفيذ رسميا، وتقديم تشكيلية الحكومة الجديدة التي ستخلفها[2].

يوم 19 سبتمبر، أعلن أول رئيس للحكومة المؤقتة فرحات عباس[3] في حفل رسمي بالقاهرة، عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، بصورة متزامنة مع كريم ومحمود الشريف في ندوة صحفية بتونس[4].

وقد مثل الإعلان مفاجأة لقيادة الولايات في الداخل، الذين لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة، ورغم ذلك إلا أنه لم يترك أي اعتراضات[5]، كما ترك صدا دوليا واسعا، حيث اعترفت 14 دولة بهذه الحكومة قبل نهاية شهر سبتمبر[6]، أما الحكومة الفرنسية للجمهورية الخامسة، فقد رفضت الاعتراف بهذه الحكومة، وهددت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بها.

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 353.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 455.

[3] لقد عارض كل من قيادة الولاية الخامسة عبد الحميد بوصوف، وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال مطلب كريم بلقاسم برئاسة الحكومة المؤقتة، كما اعترض الزعماء المعتقلون عن ترشيح دباغين، واخيرا توافق الثلاث على انهاء المشكل، واختاروا فرحات عباس رئيسا للحكومة باعتباره شخصية سياسية متمرسة ومثقفة، اضافة الى انها معتدلة، ينظر: عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 274.

[4] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 455.

[5] علي كافي: المصدر السابق، ص 277.

[6] ورد في صحيفة المجاهد يوم 10 اكتوبر 1958، إن 800 إنسان اعترفوا بالحكومة المؤقتة، في اشارة منها لمجموع الدول التي اعترفت بها، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة، العراق، اليمن، ليبيا، تونس، المغرب، ينظر: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 357.

2- تشكيلة الحكومة:

ضمت الحكومة الجديدة 19 عضوا، 16 منهم وزيرا، والثلاثة الاخرين كتاب دولة مقيمين بالداخل، ومما يلاحظه على هذه الحكومة أنها:

_ ضمت مختلف أطياف عناصر الحركة الوطنية.

_ كل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ صاروا اعضاء الحكومة ماعدا اوعمران.

_ اختير فرحات عباس رئيسا للحكومة.

_ بقت الوظائف الحاسمة كما في السابق، حيث ظلت القطاعات الحيوية بين أيدي العقداء الثلاث، فالقوات المسلحة لكريم، والداخلية لبن طوبال، والاستخبارات والاتصالات لبوصوف[1].

وقد ركزت الحكومة المؤقتة في استراتيجية عملها على الجمع بين ثنائي العمل العسكري والسياسي، واهتمت بتفعيل علاقاتها ونشاطها الخارجي بتشكيل بعثات رسمية في الدول التي اعترفت بها، كما نشطت وفود الحكومة وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي، من أجل نصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية[2].

في نهاية الأمر، عاد تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية على حرب التحرير بفائدة كبيرة في الساحة الدولية، لكنه لم يغير شيئا في المجالات الأخرى، فلم يحل المشاكل الداخلية، ولم يعد تنظيم أساليب القيادة والتسيير.

لقد أدرك قادة التحرير الوطني مبكرا أهمية تشكيل حكومة مؤقتة، تكون لها سلطة الإشراف على كفاح الشعب الجزائري تحت اشراف المجلس الوطني للثورة، وذلك بهدف تعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير في مواجهة الجمهورية الخامسة الفرنسية، وكذا تأطير الجماهير الشعبية، والعمل على كسب مزيد من الاعتراف.

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 456.
[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 122.

المبحث الثاني: موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية من المشاريع الديغولية.

أدت الاعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى تعزيز الطاقة السياسية والمادية للثورة في المحافل الدولية، والقدرة على مواجهة الدبلوماسية الفرنسية في عرقلة حركة تدويل القضية الجزائرية، وكذا الوقوف في وجه السياسة الديغولية، والعمل على إنهاء أسطورة الجزائر الفرنسية.

أعلنت الحكومة المؤقتة في أول بيان لها عن رغبتها في حل تفاوضي للمشكل الجزائري، شرط أن تعترف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قبل أي تفاوض، وبجهة التحرير ممثلا وحيدا وشرعيا، مع الاعتراف بوحدة الشعب[1].

عملت الحكومة المؤقتة على تجاوز وإحباط مختلف المناورات والمشاريع الديغولية، بدأ باستفتاء 28 سبتمبر 1958، فأنشأت لجان لتوعية الشعب الجزائري وتحذيره، ووزعت المناشير الدعائية للمقاطعة، كما زادت من حجم العمليات العسكرية، ونصب الكمائن صبيحة الاستفتاء[2]، ومن جهتها تولت صحيفة المجاهد مسؤولية متابعة الاستفتاء، وكشف نتائجه الحقيقية، وممارسات الجيش والإدارة الفرنسية[3].

1- رد الحكومة على مشروع السلام:

أما عرض سلم الشجعان، فتعتبره الحكومة المؤقتة مبادرة خادعة هدفها زعزعت الصفوف، وأن ديغول تراجع حتى عن مقترحات غي مولي، وأنه لا يريد سوى البحث عن بديل لجبهة التحرير الوطني، وتكريس الانقسام بين السياسيين والعسكريين، وردت الحكومة المؤقتة بمناورة زكية، حيث عينت الزعماء المعتقلين الخمسة مفاوضين رسميين[4].

---

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 113.

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص 154.

[3] مهزلة 98 بالمئة، لم يقتنع بها الرأي العام العالمي ولا حتى الحكومة الفرنسية، ينظر: المجاهد، العدد 30 (10-10-1958).

[4] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 90.

2- موقف الحكومة المؤقتة من مشروع قسنطينة:

كما أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ البداية أن مشروع قسنطينة يخص الأقلية الأوربية، وأن هدفه الأساسي هو خنق الثورة[1]، عبر تشكيل قوة ثالثة تكون طرفا وسطا بين جبهة التحرير الوطني والمستوطنين[2]، وبناء على ذلك ظلت تراقب تطورات المخطط وبوادر فشله.

في أوت 1959، صرح ديغول لجريدة ليموند الفرنسية قائلا: "إن الحرب الدائرة بالجزائر، تجعل من الصعب تحقيق الازدهار الذي تتطلع إليه فرنسا في الجزائر، فأرباب الأموال يرفضون المغامرة "، فصار المشروع في الذكرى الأولى لإعلانه رمزا للفشل، ومدعاة للتساؤل أين النتائج؟ ولماذا أفلس المشروع؟[3].

ورغم النجاحات الذي تحققت في الميدان الصناعي، حيث أصبح يقام أكثر من 200 مصنع في السنة، بعدما كان الرقم يتوقف عند 15 قبل 1957، إلا أن ثلثي هذه المصانع ظلت بدون نشاط، وهو ما كان سببا في نقص إمكانات التوظيف بالمدن، وبالتالي التأثير على ما ادعاه ديغول حول رفع الأجور، إضافة إلى ذلك، لم يستفد الجزائريين من نسبة العشرة في المائة التي خصصت للشعب الجزائري، بحجة أن المتقدمين للوظائف الحكومية غير مؤهلين لتولي تلك المناصب، سواء في فرنسا أو في الجزائر.

أما المجال الفلاحي فعرف تأخرا كبيرا، رغم بعض النتائج المحققة فيما يتعلق بحماية التربة من الانجراف واستصلاح الأراضي وشراءها، وبناء السدود وأنابيب السقي، كما أن المخطط قد حافظ أولا وآخرا على مصالح المعمرين والبرجوازية العقارية، خاصة في الأراضي المزمع توزيعها على 18,000 عائلة الغير كافية تماما، لأن عدد العائلات الشديدة الفقر من الفلاحين هو

[1] مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، المجاهد، العدد 94 (25-04-1961).

[2] لم يعارض فرحات عباس هذه القوة، بل حاول جعلها موردا سياسيا داخل الحكومة المؤقتة الجزائرية، وشجع سرا مع احمد فرانسيس السيناتور الشريف بن حبيلس على قيادتها، ينظر: محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، ترجمة: عبد العزيز علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 280.

[3] مشروع قسنطينة بعد عام، أين نتائجه ولماذا أفلس، المجاهد، العدد 53 (19-10-1959).

600,000 عائلة، وحتى نسبة 18,7 بالمئة المخصصة لهذا القطاع ضعيفة مقارنة مع 31 بالمئة المخصصة لقطاع الصناعة الذي يخدم الاقتصاد الفرنسي[1].

أمام التعثر الواضح لمشروع قسنطينة، يتضح جليا أن الجنرال ديغول، لم يقصد تماما ما قاله عن الارتقاء وتحسين حياة الجزائريين، بل كان ما أراده هو تطوير الاقتصاد الفرنسي، اعتمادا على ثروات الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد نخبة متميزة، وجعلها بديلا لجبهة التحرير الوطني.

وفي خطاب 4 نوفمبر 1960، الذي تحدث فيه ديغول لأول مرة عن الجمهورية الجزائرية، فقد مشروع قسنطينة أهميته السياسية، ودفع المفوض العام للحكومة في الجزائر إلى مغادرة منصبه[2].

والحقيقة أن الجنرال، حاول أن يقنع المسلمين بأن مصلحتهم هي القبول بخياراته الإصلاحية، ولهذا أعلن مشروع قسنطينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو مشروع ضخم وطموح، ولكنه كان متأخرا، في وقت لم تعد فيه الامتيازات الاقتصادية قادرة على التأثير في خيارات الأهالي، الذين حسموا أمرهم واعتنقوا خيار الاستقلال التام[3].

3- رد الحكومة على التصعيد العسكري:

أما على الصعيد العسكري، فقد عملت الحكومة إلى مواصلة الحرب وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير، حيث جاء الإعلان عن تشكيل قيادتي الأركان الشرقية والغربية يوم 17 سبتمبر 1958، بهدف استكمال توحيد جيش التحرير الوطني، وضمان تنسيق العمليات العسكرية بفاعلية أكبر، لتصبح القيادة موحدة تحت مسمى هيئة الأركان للعامة

[1] بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 167.

[2] يتعارض هذا الموقف مع الهدف السياسي لمشروع قسنطينة كما رآه دولوفريه، حيث صرح أن مشروع قسنطينة يسهل للجزائريين تحديد خياراتهم السياسية، ويسمح بربط مصير الجزائر بفرنسا بحبل وثيق.

[3] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 331.

بموجب قرار المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس ديسمبر1959جانفي 1960 خلال اجتماع عقداء الداخل[1].

عمل الاجتماع على إيجاد حل للعزلة التي يعيشها الداخل في ظل غياب وسائل الاتصال، إضافة لاستفحال أمر شبكة التجسس الفرنسية، ومسألة المشوشين في الولاية الأولى، والبلونسيين في الولاية السادسة، أما أهم قضية طرحت فكانت ضرورة وضع خطة استراتيجية لمواجهة خط شال وحواجزه المكهربة[2].

أمام هذه العوامل، عمل قادة الولايات، ومنها الولاية الرابعة، على رسم خطط متغيرة حسب الظروف والحالات الطارئة، تقوم على أساس تقسيم الوحدات إلى أفواج، والأفواج إلى مجموعات صغيرة، مع تكثيف العمليات المحددة والهجمات المضادة السريعة والخاطفة على العدو في مراكز تجمعه، أما قيادة جيش الحدود فعملت على شن عمليات عسكرية ضخمة على طول الخطوط المكهربة بغية تخفيف العبء على الداخل، ثم اتجهت نحو تنظيم عمليات التسلل بأعداد قليلة خفيفة الحركة، في ظل تطور الوسائل المستخدمة في العبور[3].

4- دور الحكومة المؤقتة دبلوماسيا: أما على الصعيد الدولي، فتزايدت الاعترافات بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفضل نشاط المكاتب الإعلامية والمشاركة في مختلف المؤتمرات العالمية، وتوظيفها للضغط على فرنسا، كمؤتمر موسكو في فيفري 1959، الذي استنكر جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

بهذه النجاحات، أصبحت الحكومة الجزائرية المؤقتة تطمح للحصول على قرار أممي لصالح القضية الجزائرية وفق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير خلال دورة الأمم المتحدة مع نهاية

[1] محمد صايكي: شهادة صايكي من قلب الجزائر، ط2، دار الأمة الجزائرية، 2003، ص 69-72.

[2] يؤكد لخضر بورقعة أن مشروع شال على الحدود، هو مسؤولية القيادة التي لم تحرك ساكنا اثناء انجازه، ولم تخطط لعرقلته، ينظر: لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة،ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 16.

[3] المصدر نفسه، ص 32.

سنة 1959، بعدما تمكنت من إبطال مفعول المناورات الفرنسية، والخروج بلائحة دعت الطرفين لحل سلمي للمسألة الجزائرية[1].

المبحث الثالث: مشروع ديغول لتقرير المصير1960.

ركز الاستعمار الفرنسي على تكثيف مجهوداته العسكرية في سبيل إجهاض الثورة الجزائرية، كما عمد إلى الاساليب الاغرائية من أجل تضيق الخناق والقضاء على جيش وجبهة التحرير الوطنيين، فخرج الشعب ليبرهن على التفافة حول الثورة، وليشتت قوات المستعمر من جهة أخرى، فيما يعرف بمظاهرات 11 ديسمبر 1960.

1- نحو الحل السياسي:

بعد مرور سنة من عودة الجنرال ديغول، أثبتت الحقائق الميدانية عجز ديغول في سعيه للقضاء على الثورة وحسم المعركة عسكريا، مع تشتيت قيادتها الداخلية والخارجية[2]، فطائفة 1959 مثلت منعطفا حاسما في السياسة الجزائرية لديغول، بسبب تمكن الحكومة المؤقتة الجزائرية من دعم موقفها وإثبات كيانها على الصعيد الدولي، عبر قيامها بحركة ديبلوماسية مكثفة[3].

أما على الصعيد العسكري، فرغم امتلاك ديغول لترسانة عسكرية ضخمة، وتحقيق انتصارات جزئية، إلا أنها لم تتمكن من السيطرة الكاملة على جيش التحرير الوطني، بل إن الأساليب و الطرق التي استخدمت، كانت عاملا في توسيع الهوة بين الأهالي و الفرنسيين[4].

[1] الاعترافات بالحكومة المؤقتة الجزائرية تتوالى من افريقيا وآسيا، المجاهد، العدد 44 (14-6-1959).

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص 226.

[3] حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 40.

[4] كالقمع الجماعي والفردي، عبر عمليات التعذيب والتجميع التي تسببت في ردود أفعال دولية مستنكرة، فقامت بعض الجمعيات الدولية بعديد الزيارات الميدانية للتحقيق والاطلاع على القضية، ينظر: بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 176.

كما برزت بوضوح بوادر عدم التوافق بين الجيش في الجزائر والرأي العام في فرنسا، مع تزايد الداعيين للحل السلمي[1]، بسبب طول فترة الحرب وما أنجر عنها من تبعات، وهو ما أضطر بالجنرال ديغول إلى اللجوء لإعلان مشروعه السياسي، المتمثل في حق تقرير المصير للشعب الجزائري، كوسيلة لتحقيق التهدئة، وقطف ثمار المشاريع السابقة، وخاصة مشروع شال العسكري، باعتباره ضمان نجاح الحل السياسي[2].

في يوم 16 سبتمبر 1959 ظهر ديغول على شاشة التلفزيون، وشرح خطته السياسية حول الجزائر، وأعلن عن مشروع جديد، اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، ثم حدد مجموعة من الخيارات التي يقترحها على الشعب الجزائري، وهي:" الانفصال، الحكم الفرنسي الكامل، وحكم الجزائريين بالجزائريين"، هذا الأخير الذي كان يراه حلا مناسبا للمشكلة الجزائرية[3].

وفي 3 و7 مارس 1960، قام ديغول بجولة تفقدية لقواته في الجزائر، تحدث فيها عن تصوره لمشروع تقرير المصير، وذكر لأول مرة مصطلح الجزائر الجزائرية قائلا: "سيكون الجزائريون هم الذين يتخذون القرار، أنا اعتقد أنهم يقررون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا"، ليعلن بعد ذلك عن توجهه السياسي الجديد صراحة في خطابه المتلفز يوم 4 نوفمبر 1960[4].

أثار الخطاب الأخير لديغول ضجة كبيرة في الأوساط الفرنسية، وخاصة بين المستوطنين وأنصار الجزائر الفرنسية، ورد أوروبيو الجزائر بمظاهرات يوم 11 نوفمبر1960 احتجاجا على حديث ديغول عن الجمهورية الجزائرية التي لا توجد الآن، ولكنها ستنشأ يوما ما.

[1] ابرز ذلك استبيانات فرنسية، كان سؤالها: "هل يجب التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية"، وكانت النتائج ارتفاع عدد المؤيدين إلى 70 بالمئة، ينظر: المرجع نفسه، ص 176.

[2] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 93.

[3] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 343.

[4] محمد الميلي: المرجع السابق، ص 185.

كان الحديث في أواسط الطرفين قاسيا ضد الجنرال وزيارته للجزائر التي ينوي القيام بها في شهر ديسمبر 1960[1]، ولهذا قررت جبهة الجزائر الفرنسية، اعلان اضراب عام لمدة اربعة وعشرون ساعة بالتزامن مع وصول ديغول للغرب الجزائري، للتعبير عن غضبهم وازدرائهم للزيارة[2].

أما بالنسبة للحكومة الجزائرية المؤقتة، فقد كان موقفها مزيجا من التشاؤم والتفائل، خاصة بعد فشل محادثات مولان، واطلاعها على قيام ديغول باستقبال قادة الولاية الرابعة في محاولة لوقف القتال، رغم تحسن الوضع العسكري بعد توحيد جيش الحدود.

و المهم أن كلا الطرفين الفرنسي وجبهة التحرير الوطني، كانت أنظارهم مصوبة بالدرجة الأولى نحوى العمل العسكري أو العمل الديبلوماسي، ظنا منهم أن الجماهير الجزائرية التي أنهكتها الحرب، لم تعد قادرة على رفع رأسها بتحركات جماعية جريئة[3].

– مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

يوم الجمعة 9 ديسمبر 1960، وصل ديغول إلى أول محطة لزيارته بعين تموشنت صباحا[4]، أين تجمعت الجماهير في الساحة و في الشارع الذي يؤدي إلى البلدية، وعرفت الزيارة صدمات بين مسلمين كانوا يرددون عبارة الجزائر الجزائرية، وبين أوروبيين كانوا يهتفون بحياة الجزائر الفرنسية.

وفي يوم 10 ديسمبر، برهنت جبهة الجزائر الفرنسية عن سلطتها في أوساط أوربي الجزائر، الذين استجابوا للإضراب الذي دعت إليه، وكان رهانها التالي هو إنزال آلاف المتظاهرين إلى

[11] كانت اللجنة السياسية للأمم المتحدة تدرس ملف القضية الجزائرية، لتطرحها على الجمعية العامة للأمم للمرة السادسة في دورتها العادية التي ستنعقد 5-12-1960، لذا قرر القيام بزيارات لمختلف المدن الجزائرية، وقد حضر برنامجه بكل عناية، ينظر: محفوظ قداش: الاحتفال بالذكرى 44 ل11 ديسمبر 1960، الجمعية التاريخية الثقافية محمد بلوزداد، الجزائر، 2004، ص 10.

[2] بورغدة رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 384.

[3] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 307-308.

[4] كان ديغول رفقة وفد مرافق، لويس جوكس كاتب الدولة، ولويس ترينور وزير الإعلام، وبعض الجنرالات وحراس الرئيس والكاتب العام الانجليزي دروركسال، ينظر: محمد قنطاري: مظاهرات 11 ديسمبر 1960، المصادر، العدد 3، الجزائر، 1999، ص 33.

الشارع، والضغط على الجيش للقيام بحركة التمرد، ولكنها نجحت في حشد المتظاهرين، وفشلت في جر الجيش إلى التمرد على سلطة الحكومة الفرنسية الشرعية[1].

وبعد الأحداث التي جرت في المدن الجزائرية التي زارها ديغول يومي 9 و10 ديسمبر 1960، قامت قيادات من الثورة بالتحضير لمظاهرات كبيرة، تنادي بحياة الجبهة وباسم الحكومة المؤقتة الجزائرية[2].

وفي يوم 11 ديسمبر، تحرك الشعب الجزائري بكثافة في مظاهرات مضادة عبر مختلف المدن الجزائرية، من الجزائر، وهران، قسنطينة، باتنة، سطيف، تلمسان، سيدي بلعباس، البليدة، تبسة، بسكرة، في مسيرات منتظمة من أطفال ورجال ونساء وشيوخ، حاملين الأعلام الجزائرية وهاتفين بحياة فرحات عباس عوضا عن الجنرال ديغول[3].

قابلت السلطات الفرنسية التظاهرات الجزائرية بقمع شديد خلف عدد كبير من الضحايا، ورغم أن المدنيين كانوا عزل، إلا أن ذلك لم يثبط من عزيمتهم، لتستمر المسيرات إلى يوم 16 ديسمبر 1960، ولم تتوقف إلا عندما وجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية نداء إلى الشعب الجزائري لإيقافها[4].

وقد أسفرت المظاهرات على عشرات القتلى في صفوف السلمين، إضافة إلى الجرحة والمعتقلين، وأثبت الشعب الجزائري خلالها للعالم أن الثورة الجزائرية ثورة شعب يرفض كل نوع المساومات بما فيها المشاريع الاغرائية الديغولية، وسقط بذلك وهم الجزائرية الفرنسية، ومشروع القوة الثالثة وسياسة الاصلاحات.

وعلى الرغم من أن الجنرال ديغول تجاهل الأحداث الدامية التي واكبت زيارته للجزائر، إلا أنه واصل رحلته الاستطلاعية والدعائية، لدفع الناخبين إلى الموافقة على اصلاحاته الخاصة

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 387.

[2] رابح لونيسي: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص.

[3] محمود الواعي: مظاهرات 11 ديسمبر1960 وآثارها على القضية الجزائرية، منشورات في كتاب الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، دار الثقافة، الجزائر، 1994، ص

[4] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر....، المرجع السابق، ص 276.

بالجزائريين، التي ينوي عرضها عليهم في استفتاء تقرير المصير، الذي سيقوم بتنظيمه في جانفي 1961، لأن الغاءه يصب في مصلحة جبهة التحري الوطني والمستوطنين المتطرفين[1].

الخلاصة:

مثلت المشاريع الديغولية امتحانا عسيرا لجبهة التحرير الوطني، التي بادرت إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كرد فعل علني على التحدي الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية في وجه الثورة الشعبية.

وقفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في وجه المشاريع الديغولية، واستعملت في ذلك كل الوسائل المادية والبشرية، ورغم قلة الامكانات، إلا أنها استطاعت إفشال المخططات الاستعمارية وارباك الحكومة السياسية للجمهورية الخامسة الفرنسية.

مثل الفشل ضربة مؤلمة للجنرال ديغول، الذي سارع إلى منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم في ظل مجموعة من الشروط، في محاولة منه لكسب الرأي العام العالمي المؤيد والمساند للقضية الجزائرية، عازما على إجراء استفتاء عام لتقرير المصير بالجزائر.

جاءت بذلك زيارة ديغول إلى الجزائر في ديسمبر 1960، التي شملت أرجاء مختلفة من الوطن الجزائري، وكانت بمثابة المشعل الذي أدى إلى انفجار جماهيري، خرج من خلاله الجزائريون لتأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بعيدا عن سياسة ديغول الرامية إلى إبقاء الجزائر كقطعة فرنسية في إطار فكرة الجزائر الجزائرية، ومن جهة أخرى، مناهضة موقف المعمرين والعسكريين الفرنسيين، الذين كانوا يحلمون بفكرة بقاء الجزائر فرنسية.

[1] بورغدة رمضان: المرجع السابق، ص 390.

خاتمة

في الأخير، لم يبق إلا أن نذكر أهم ما يمكن استخلاصه من هذا البحث، الذي نجمله في النقاط التالية:

– إن الثورة الجزائرية، لم تكن من عمل المفاجأة والعفوية أو من صنيع الصدف ولو بدا ذلك للكثرين، ولكنه ثمرة جهود ولدت من رحم الصمود وروع المقاومة السياسية والعسكرية التي ميزت الشعب الجزائري طيلة عقود من الاحتلال، حيث أخفقت مرحلة المقاومة المسلحة طيلة القرن 19م، كما اخفقت مرحلة النضال السياسي بين 1919–1954 في تحقيق التطلعات والأماني الوطنية، نحوى كيان جزائري مستقل في أطار العروبة والإسلام.

– إن المبادرة إلى اتخاذ قرار تفجير الثورة الجزائرية الكبرى نوفمبر 1954، قد دفع السلطات الاستعمارية للبحث عن مخرج سياسي، يتماشى مع الوضع الجديد ويحافظ على الجزائر الفرنسية، فأخرجت الادارة الاحتلالية جميع أوراقها القمعية لتهدئة الأوضاع منذ الوهلة الأولى لانطلاقها.

– إن تطور التنظيم العام للثورة 1954–1958، قد واجهته بالمقابل تطورات كبيرة في مجال العدة والعتاد العسكري للقوات العسكرية الفرنسية، وفي الأساليب والاستراتيجيات المتنوعة بين الإغرائية منها والقمعية، ظاهرها إحلال الأمن وتهدئة الوضع واشراك الجزائريين في القرارات الوطنية، وباطنها عزل الثورة عن الشعب والقضاء على الكفاح المسلح، والمحافظة على الجزائر ككيان فرنسي لا يتجزأ من الوطن الأم فرنسا.

– أدخلت الثورة الجزائرية السلطات الاستعمارية في أزمة حكومية منذ مطلع سنة 1955، وتحت ضغط المعمرين وسلطة العسكريين زادت الأزمة تعقيدا، تهاوت على إثرها الحكومات الفرنسية المتعاقبة، بدأ من حكومة ما نداس فرانس 1955، وصولا إلى حكومة فليكس قيار 1958، لتدخل بعدها فرنسا في فترة شغور حكومي دام الى غاية ربيع 1958، لما تمرد الجيش على السلطة الشرعية القائمة، ما أدى إلى الاستنجاد بالجنرال ديغول في 01 جوان 1958، في سبيل إنقاذ فرنسا من الثورة.

– كان لديغول تصور خاص في معالجة القضية الجزائرية، من خلال اقتناعه بمجموعة من الحقائق المتعلقة بتطورها على المستوى الداخلي و الخارجي، فأكد بذلك منذ سنة 1957

على ضرورة استبدال السيادة في شمال إفريقيا بالشراكة، غير أن الجنرال لم يحاول تجسيد تصوره في الميدان، لكونه محاصرا من قبل غلات العسكريين والمعمرين من جهة، ومطالب الاستقلال من جهة أخرى.

– جاءت الجمهورية الخامسة لإنقاذ الجزائر الفرنسية، وديغول باعتباره صاحب القرار، كانت لديه قناعة راسخة بتغيير السياسات الفرنسية الفاشلة، وكان في الوقت ذاته شديد الحرص على أمر واحد: مهما كان مصير الجزائر لابد أن يكون مع فرنسا لا ضدها، فكانت مواقفه تتطور بحسب المستجدات، آخذا بعين الاعتبار تلك الديناميكية التي فرضتها حرب التحرير، إذ على الرغم من حداثة العمل المسلح السياسي والعسكري لجيش وجبهة التحرير الوطنيين، ما انفك موقف هذه الاخيرة، يتقوى سياسيا على المستويات الثلاث، الجزائري والفرنسي والدولي.

– هيئ ديغول الجو المناسب لمعالجة القضية الجزائرية عن طريق مجموعة من التعديلات الدستورية والاجراءات السياسية الاصلاحية، التي عززت من مركزه كرئيس حكومة، ومكنته من مجابهة المستوطنين الأوروبيين والضباط العسكريين في الجزائر، كما عززت من رقابته على الشأن الجزائري، ووفرت له الأدوات الضرورية لمواجهة الثورة الجزائرية، وبالتالي جنح إلى انتهاج سياسة، كان هدفها انهاء الكفاح المسلح في الجزائر.

– ارتكز ديغول في مواجهة الثورة، على استراتيجيات واجراءات متنوعة وهي:

1– سياسة تهدئة: من خلال اعلانه في23 أكتوبر1958عن مشروع سلم الشجعان، الذي دعا من خلاله الثوار إلى وضع السلاح دون شرط، وأراد من خلال ذلك إحداث الشقاق داخل قيادة الثورة، وعزل الداخل عن الخارج، وإرغام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التفاوض مع فرنسا من موقف ضعيف.

2– سياسة اقتصادية اصلاحية : جاءت من خلال مخطط قسنطينة في 03 اكتوبر1958، الذي تضمن إجراءات اصلاحية واجتماعية واقتصادية، كانت الغاية منه تحسين المستوى المعيشي للسكان الجزائريين وفصلهم عن الثورة الشعبية، وخلق قوة ثالثة معاونة لفرنسا ومنحازة لسياستها، تكون طرفا وسطا بين جبهة التحرير الوطني و المستوطنين وبديلا معتدلا.

3- سياسة قمعية : تنوعت في الاساليب و الطرق و الممارسات، وكان على رأسها مشروع شال العسكري الذي شرع في تنفيذه منذ فيفري1959، هذا بالإضافة إلى التفنن في وسائل التعذيب، و التوسع في اقامة المحتشدات، و تعميم العمليات العسكرية الكبرى.

-واجهت الاستراتيجيات الفرنسية للجمهورية الخامسة المتبعة للقضاء على الثورة التحريرية في الجزائر استراتيجيات مضادة شنها جيش وجبهة التحرير الوطنيين تحت لواء الحكومة المؤقتة الجزائرية، والتي تأقلمت وتكيفت وسياسة المواجهة، التي أفضت في النهاية إلى انهاء كل المشاريع الفرنسية الرامية للحفاظ على الجزائر الفرنسية.

-شكلت الجماهير الجزائرية النقطة الفاصلة في تقرير مصير الأمة الجزائرية، وحققت الأهداف الجوهرية التي من أجلها قامت الثورة، فكانت ضربة في الصميم لجميع الاستراتيجيات الفرنسية للجمهورية الخامسة، وقفزة نحو الحرية والسيادة الوطنية التي ننعم بها اليوم، والحمد لله.

الملاحق

ملحق رقم 01: خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م.[1]

خطاب الجنرال دوغول بقسنطينة يوم 03 اكتوبر 1958م

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de tous les villages apporter à la France et à moi-même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans la métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.

Le moins que Ton puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément, 100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité. Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer .11 s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

[1] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 544-547.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui, en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie. Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole , ai terme de ces cinq année 1 à 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans .

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens, l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, 1a construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu. Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois

l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans. La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manière parce que c'est la nature des choses .Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française. Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle a réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fan et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ? Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haire ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira es tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes. Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu» tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir i que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ? Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France?

A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.
Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ? , les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.
" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? En Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la
Fraternité.
Vive la république.
Vive l'Algérie.
Vive la France.
CAOM, Aix-en-Provence « boîte 81f/27 Discours prononcés par le général De Gaulle à Constantine le 03 octobre 1958 »

ملحق رقم 02: سلم الشجعان[1].

(La paix des braves) سلم الشجعان

Question: le FLN fait des invités au sujet des possibilités de paix en Algérie, qu'elle attitude le gouvernement entend- il prendre à cet égard?

Réponse : l'organisation dans vous parlez a, d'elle-même déclenché la lutte, elle la poursuit depuis quatre ans.

Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir, mais, en tous cas, actuellement, elle ne sert vraiment plus rien. bien sûr, on peut, si l'on veut, continuer des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans des marchés, pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux, on peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel à djebel, cacher des armes dans des creux de rochets pour les y prendre à l'occasion, mais l'issue n'est pas là , elle n'est pas n'en plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger.

En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée par la manifestation décisive du 28 septembre, cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement, que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

Je parle de la paix des braves, qu'est-ce à dire?, simplement ceci: que ceux qui ont ouvert le feu le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail.

On me dit: mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats? Je réponds : « là où ils sont organisés pour la lutte, il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement.

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires, et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et

[1] رمضان بورغدة: المرجع ا السابق، ص 552-553.

traités honorablement. Quand à l'organisation extérieur dont nous parlions tout à l'heure, qui du dehors, s'efforce de diriger la lutte, je répète tout haut ce que j'ai déjà fait savoir, si des délégués étaient désignés pour venir régler avec l'autorité la fin des hostilités, il n'auraient qu'à s'adresser à l'ambassade de France en Tunisie ou à Rabat, l'une ou l'autre assurait leur transport vers le métropole , là une sécurité entière leur serait assurée et je leur garantis la latitude de repartir. Certains disent: « mais qu'elles seraient les conditions politiques dont le gouvernement accepterait que l'on débatte ? ».

Je réponds : « le destin politique de l'Algérie est en Algérie même, ce n'est pas parce qu'on fait tirer des coups de fusils qu'on a le droit d'en disposer.

Quand la voie démocratique est ouverte en Algérie, quand les citoyens ont la possibilité d'examiner leur volontés, il n y'en a pas d'autre qui soit acceptable.

Or, cette voie est ouverte en Algérie, le référendum a eu lieu. Il y'aura en novembre les élections législatives, il y'aura en mars les élections des conseils municipaux, il y'aura au mois d'avril les élections des sénateurs.

Que sera la suite? C'est une affaire d'évolution, à toute manière une immense transformation matérielle et morale est commencée en Algérie.

La France parce que c'est son devoir et parce qu'elle est seul pouvoir le faire, met en œuvre cette transformation. Au fur et à mesure du développement, des solutions politiques se préciseront.

Je crois comme je l'ai déjà dit que les solutions futures auront pour base –c'est la nature des choses – la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec le métropole française, je crois aussi que cet ensemble, complète par le Sahara, se liera, pour le progrès commun, avec les libres états du Maroc et de Tunisie.

A chaque jour suffit sa lourde peine, mais qui gagnera, en définitive ? Vous verrez ce sera la fraternité civilisation.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

اولا: المصادر:

أ- بالعربية:

1. بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة: علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط2، الجزائر، 2005.
2. بن خدة بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، دار هومة، 2005.
3. بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة،ط2، دار الامة، الجزائر، 2000.
4. جرمان عمار: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، عين مليلة، 2007.
5. حربي محمد: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، ترجمة: عبد العزيز علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
6. دوغول شارل: مذكرات الأمل، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1917.
7. الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.
8. سعيداني الظاهر: مذكرات الرائد الظاهر السعيداني، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
9. صايكي محمد: شهادة صايكي من قلب الجزائر، ط2، دار الأمة الجزائرية، 2003.
10. فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة: أحمد منور، نشر المسك، الجزائر، 2010.
11. كافي علي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر.

12. المدني احمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة، الجزء 03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
13. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

بالفرنسية:

14. ABANE-BEN BEN YOCEF BEN KHADA :MHIDI LEUR APPORT ALLAVOLUTION ALGERIENNE، EDITIONS DAHLEB، ALGER، 2000.

ثانيا: المراجع:

اولا: الكتب:

15. باتريك افينو وجون بلانش آيس: حرب الجزائر، ترجمة: بن داود لأمنية، دار الوعي، الجزائر، 2013.
16. بلاح بشير: موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1989، الجزء 02، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
17. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
18. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
19. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
20. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1954-1962، منشورات بونا للبحوث والدراسات، الجزائر، 2010.
21. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

22. بـــوعزيز يحـــيى: الثـــورة في الولايـــة الثالثـــة 1954-1956، ط 2، دار الامـــة، الجزائر، 2010.

23. بـوعزيز يحـيى: ثـورات الجزائـر في القـرنين التاسـع عشـر والعشـرين، عـالم المعرفـة للنشـر والتوزيع، الجزائر، 2009.

24. بوقريـوة لميـاء: تطـور الثـورة التحريريـة الجزائريـة والاسـتراتيجية الفرنسـية للقضـاء عليها 1958-1959، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.

25. بومـــالي احســـن: اســـتراتيجية فرنســـا في مرحلتهـــا الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

26. بومـالي احسـن: أول نـوفمبر 1954 بدايـة النهايـة لخرافـة الجزائـر الفرنسـية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 166-168.

27. جليسـي جـوان: ثـورة الجزائـر، ترجمـة: عبـد الـرحمن صـدقي أبـو طالـب، الـدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

28. حـربي محمـد: الثـورة الجزائريـة سـنوات المخـاض، ترجمـة: نجيـب عيـاد وصـالح المثلـوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

29. حـربي محمـد: جبهـة التحريـر الـوطني الأسـطورة والواقـع، ترجمـة: كميـل قيصـر داغـر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.

30. حماميـد حسـينة: المسـتوطنون الأوروبيـون والثـورة الجزائريـة 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

31. الـزبيري محمـد العـربي: الثـورة الجزائريـة في عامهـا الأول، ط1، دار البعـث للطباعـة والنشر، الجزائر، 1984.

32. زغيـدي محمـد لحسـن، مـؤتمر الصـومام وتطـور ثـورة التحريـر الـوطني الجزائريـة 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

33. شـرفي عاشـور: قـاموس الثـورة الجزائريـة 1954-1962، دار القصـبة للنشـر، الجزائر، 2007.

34. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، الجزء 1، وزارة المجاهدين، الجزائر.

35. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

36. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار النهضة للنشر، الجزائر، د.ت.

37. عباس محمد: ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2009.

38. العسلي بسام: جيش التحرير الوطني، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984.

39. غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

40. قداش محفوظ: الاحتفال بالذكرى 44 ل11 ديسمبر 1960، الجمعية التاريخية الثقافية محمد بلوزداد، الجزائر، 2004.

41. قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي بينون، دار الأمة، الجزائر، 2011.

42. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار البحث، قسنطينة، 1991.

43. قندل جمال: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

44. لونيسي رابح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

45. لونيسي رابح: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

46. المحامي زيدان ربيعة: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

47. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

48. الميلي محمد: فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010.

49. الواعي حمود: مظاهرات 11 ديسمبر1960 وآثارها على القضية الجزائرية، منشورات في كتاب الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، دار الثقافة، الجزائر، 1994.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

50. بن دارة محمد: الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

51. بن زروال جمعة: الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة دكتوراه، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012.

52. رموم محفوظ: الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الليبية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

53. شتوان نظيرة: الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، مذكرة دكتوراه، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007-2008.

ب- رسائل الماجستير:

54. بوعريوة عبدالمالك: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

55. بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ حديث

ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

56. جود سالم: دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى 1956-1962، مذكرة ماجستير، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

57. سيد علي أحمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961، رسالة ماجستير، تخصص: تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

58. شلي أمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد لخضر، باتنة، الجزائر، 2005-2006.

ت- مذكرات الماستر:

59. بن إبراهيم جميلة: استراتيجية ديغول واساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958-1962، مذكرة ماستر، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

ثالثا: الجرائد:

60. المجاهد: 1958 وما بعدها.

رابعا: المقالات والملتقيات:

61. بلحاج صالح: مخطط شال واثره في تطور حرب التحرير الوطني، مجلة المصادر، اصدار المركز الوطني للدراسة والبحث في ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 02، الجزائر، 2005.

62. بولطمين مصطفى: القانون الاطار والسلطات الخاصة، مجلة اول نوفمبر، الجزائر، العدد 90-91، 1988.

63. بومالي احسن: التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة، مجلة الذاكرة، العدد 3، السنة الثانية، الجزائر، 1995.

64. بومالي احسن: التمدن الفرنسي وفن التعذيب، أول نوفمبر، العدد 31، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1978.

65. حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني للثورة، طبع ونشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، المجلد 2، الجزء 1، الجزائر، 1984، الجزائر.

66. درويش الشافعي: 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.

67. زديرة أحمد: الثورة ومخططات الحكومة الفرنسية، أول نوفمبر، العدد 174، الجزائر، 2010.

68. شرف الدين أحمد رضوان: التعذيب قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأبيار –الجزائر، العدد 8، 2001.

69. شيخي عبد الحميد: مراكز التجمع، أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 143، 1993.

70. العياشي علي: قصر الطير معتقل الموت البطيء، أول نوفمبر، العددان 88-89، فيفري 1988، ص 31-32.

71. العياشي علي: مؤتمر الصومام أول مؤتمرات جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 78، 1986.

72. قنطاري محمد: مظاهرات 11 ديسمبر 1960، المصادر، العدد 3، الجزائر، 1999.

73. ماجن عبد القادر: السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها، أول نوفمبر، العدد 93-94، ماي – جوان 1988.

74. المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للولاية الرابعة، ج1، التقرير السياسي للفترة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958.

75. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الأولى، المنعقد بيانه من 27-28 جانفي 1985.

فهرس الأعلام

الشخصية.	الصفحة.
الباشاغا السعيد بوعلام	16
الجنرال ماسي	14
السالمي عبد الله	16
السي الشريف	16
الشريف محمود	51
اندري موريس	14
اوعمران عمران	53-51
إيلي	29
بارلانج	12
بلقاسم كريم	53-52-51
بلونيس محمد	16
بن مهيدي العربي	3-9
بورجيس مونوري	26
بوصوف عبد الحفيظ	51
بول دولوفري	41
بيار فليملان	30-28
بيدو جورج	24
جاك ماسو	28
جاكينو لويس	30
دالباك ليون	28
دباغين محمد الامين	51
دريش الياس	3
دي سيريني	28

روبير لاكوست	28-26-25-20-17-13
روني كوتي	28
زيغود يوسف	5
سالان راؤول	33
سوستال جاك	19-16
شارل ديغول	62-61-60-59-58-56-55-54-34-33-32-31-30-29-28-24
شال	45-44-33-30
شيهاني بشير	5
غي مولي	30-29-26-25
فرحات عباس	61-53-52-51
فليكس غايار	34
فليكس هوفويه	30
كوبيس عبد القادر	16
ليونارد روجي	19
مهري عبد الحميد	51
ميشال دبري	31-30

فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
الجزائر	3-7-11-12-13-14-15-17-19-20-21-22-24-25-26-27-28-29-30-31-34-37-38-39-40-42-46-47-48-54-55-56-58-59-60-62
الاوراس	4-5-6-11-12-15-16
القبائل	11-12-13
الشمال القسنطيني	4-5-13
الصومام	7-8
ايفري اوزلاقن	8
أكفادو	8
فرنسا	8-9-10-11-12-15-16-21-24-25-26-27-29-30-31-33-36-37-38-43-48-54-55
تونس	9
المغرب	9-14
أشمول	11
باريس	24-27-28-29-33
الولايات المتحدة الامريكية	25
ساقية سيدي يوسف	27
قصر ماتينيون	36
الرباط	37
لمسيلة	48
عنابة	48
الحضنة	48
الاطلس الصحراوي	56

القاهرة	51-52
موسكو	57
سطيف	61
تلمسان	61
سيدي بلعباس	61
البليدة	61
تبسة	61
بسكرة	61

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الاهداء	
الشكر	
المقدمة	أ-ي
الفصل الأول: تطورات الثورة الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1954-1958م.	01-22
المبحث الأول: تطورات الثورة الجزائرية 1954-1958.	02-11
1- اندلاع الكفاح المسلح 1 نوفمبر 1954.	02
2- هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.	05
3- مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 وأثره في بلورة العمل الثوري.	07
المبحث الثاني: استراتيجية فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية 1954-1958م.	11-22
1- السياسة القمعية.	11
2- الحركات المضادة والشعب الادارية المتخصصة.	15
أ- الحركات المضادة.	15
ب- الشعب الادارية المتخصصة.	16
3- سياسة الاصلاحات.	18
الفصل الثاني: عودة الجنرال ديغول إلى السلطة وقيام الجمهورية الخامسة.	23-34
المبحث الأول: أزمة الحكومات الفرنسية المتعاقبة.	24
المبحث الثاني: حركة 13 ماي 1958.	27
المبحث الثالث: الاصلاحات الدستورية والاجراءات السياسية الأولية.	30-34
1- الاصلاحات الدستورية.	30
2- الاجراءات السياسية الأولية.	32
الفصل الثالث: الاستراتيجية الديغولية في مواجهة الثورة الجزائرية.	35-49

المبحث الأول: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958.	36-
1- مشروع سلم الشجعان.	36
2- اجراءات ديغول الاولية وموقف الحكومة المؤقتة منها.	38
المبحث الثاني: مشروع قسنطينة 23 اكتوبر 1958.	43-39
1- الخطوط العريضة لمشروع قسنطينة.	40
2- منجزات مشروع قسنطينة.	42
المبحث الثالث: استراتيجية القمع العسكري.	49-43
1- الاساليب العسكرية.	43
2- التعذيب.	46
3- اجراءات عزل الثورة.	47
الفصل الرابع: الثورة الجزائرية والمشاريع الديغولية.	05-62
المبحث الاول: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	53-51
1- قيام الحكومة المؤقتة.	51
2- تشكيلة الحكومة.	53
المبحث الثاني: موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية من المشاريع الديغولية.	57-53
1- موقف الحكومة من مشروع قسنطينة.	54
2- رد الحكومة على مشروع السلام.	56
3- رد الحكومة على التصعيد العسكري.	56
4- رد الحكومة المؤقتة دبلوماسيا.	57
المبحث الثالث: مشروع ديغول لتقرير المصير 1960.	62-58
1- نحو الحل السياسي.	58
2- مظاهرات 11 ديسمبر 1960.	60
خاتمة	63
ملاحق	67

قائمة المصادر والمراجع	74
الفهارس	89-83
فهرس الأعلام	83
فهرس الأماكن	85
فهرس المحتويات	87